ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 3
Directory Name:
CD3\DPD\85_10
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

التوزيع: محدود
E/ECWA/DPD/85/10
التاريخ: ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٥
Arabic
الاصل: بالعربية

شعبة التخطيط الانمائي/وحدة التعاون الفني

LIBRARY

تقرير (١)
عن المهمة الاستشارية
لهيئة تخطيط الدولة - الجمهورية العربية السورية
(خلال الفترة من ٢٣ حزيران/يونيو الى ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥)

اعداد
الدكتور احمد رجائي
المستشار الاقليمي للتخطيط الانمائي

(١) الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

85-0867

المحتويـــــات

مقدمـــة : ٢

القسم الاول: المهمة وتنفيذها ٣

آـ مواضيع الاستشارة ٣

ب ـ تنفيذ المهمـــة ٤

القسم الثاني: التناسق الداخلي للخطة الخمسية الخامسة ٧

مقدمـة : ٧

أولا ـ التناسق الكمي ٧

آـ التناسق بين تقويم التطور الاقتصادي في المرحلة السابقة للخطة وبين اهداف الخطة • ٧

ب ـ تناسق أهداف الخطة فيما بينها • ١٢

ثانيا ـ التناسق النوعي ١٧

القسم الثالث: نظام متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية • ٢١

مقدمـة : ٢١

أولا ـ المشاهدات ٢١

ثانيا ـ الملاحظات والتوصيات ٢٥

ملحق رقم (١) قائمة بالوثائق التي اطلع عليها المستشار اثناء تنفيذ المهمة ٣١

ملحق رقم (٢) السادة المسؤولون الذين قابلهم المستشار أثناء المهمة • ٣٢

مرفـــق (١) نماذج الانكتاد لتسجيل القروض على الحاسب الالكتروني ٣٣

مرفق (٢) تقرير السيد ادوارد نسيمبا عن المناقشات حول النموذج الاقتصادي ٤١

خلاصة باللغة الانكليزية •

مقدمـــــــة

يعكس هذا التقرير آراء وافكار المستشار الاقليمي للتخطيط الانمائي لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الدكتور أحمد رجائي، حول موضوعين رئيسيين هما مسألة التناسق الداخلي للخطة الخمسية، ومسألة تنظيم وادارة الدين العام الخارجي، وحول مواضيـــــع أخرى، وذلك نتيجة المهمة الاستشارية التي قام بها لدى هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية، خلال الفترة الواقعة بين ٢٣ حزيران/يونيو و ١١ تموز/يوليو ١٩٨٥.

وينتهز المستشار الاقليمي هذه المناسبة ليتقدم بالشكر الجزيل للسادة المسؤولين الذين قابلهم أثناء المهمة. ويخص المستشار بالذكر سيادة الاستاذ الدكتور صباح بقججي وزير الدولة لشؤون التخطيط والسادة معاوني الوزير والمديرين لدى هيئة تخطيط الدولة، والذين كان لتجاوبهم واهتمامهم وتعاونهم اكبر الأثر في تحقيق ثمرات هذه المهمة.

وأخيرا يشكر المستشار مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على التعاون الجاد سواء اثناء التحضير للمهمة أو خلالها.

القسم الأول

المهمة وتنفيذها

آ٠ مواضيع الاستشارة :

تناولت الاستشارات المواضيع التالية :

١- اعداد دراسة حول التناسق الداخلي للخطة الخمسية الخامسة ، وهي الخطة التي تنفذ حاليا ، بهدف كشف ما يمكن أن تنطوي عليه من جوانب ينقصها الاتّساق او يحتمل ان يكون اتساقها ضعيفا ، بهدف تجنب مثل نقاط الضعف المحتملة هذه ، اثناء اعداد الخطة الخمسية السادسة المقبلة ، وذلك عن طريق تحديد وسائل السبر والمراجعة والمقارنة ٠

٢- المشاركة مع السيد ادوارد نسيمبا ، المسؤول لدى شعبة التخطيط الانمائي عن النموذج الاقتصادي القياسي الذي اعدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لصالح الجمهورية العربية السورية ، ومع السادة المسؤولين في هيئة تخطيط الدولة ، في مناقشة هذا النموذج ، سواء من حيث قاعدة البيانات ، أو بنية النموذج ومعادلاته والعلاقة بين متغيراته ، أو من حيث نتائج الاسقاط عبر السيناريوهات المختلفة ٠

٣- المشاركة في عملية مكننة العمل التخطيطي لدى هيئة تخطيط الدولة ، وذلك عن طريق الاشتراك في مناقشة النماذج التي يعمل على اعدادها السيد قطب سالم ، المستشار الاقليمي لدى قسم الاحصاء في اللجنة ٠

٤- متابعة بقية مواضيع التعاون الفني المتفق عليها بين هيئة تخطيط الدولة ، وهي - فيما عدا ما اشير اليه اعلاه - مسألة تحديث دليل تقويم المشروعات المعمول به لدى الهيئة ، ومسألة التدريب واجراء التمارين على اساليب التخطيط الشبكي والمسارات الحرجة ٠

٥- المسائل المتعلقة بوضع نظام جديد لمتابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية ٠ وكان هذا الموضوع قد طلبت هيئة تخطيط الدولة المشورة بشأنه شفهيا من بعثة الاكوا التي اوفدت في مطلع هذا العام

لتحديد احتياجات الهيئة الى المشورة الفنية، الا أنه لم يرد ضمن قائمة الاحتياجات التي ارسلتها الهيئة الى الاكوا• وقد طلبت الهيئة اعادة ادراج هذا الموضوع في القائمة ، كما طلبت تمديد اقامة المستشار لمدة اسبوع اضافي لاعداد دراسة حول النظام الذي وضعت الهيئة خطوطه العريضة، وذلك بغية تقييم العمل الذي تم حتى ذلك الحين، واقتراح التحسينات الممكنة على هذا النظام•

ب- تنفيذ المهمة :

١- أعد المستشار تقريرا خطيا سلمه الى الهيئة بخط اليد، حول التناسق الداخلي للخطة الخمسية (وهو محتوى القسم الثاني من هذا التقرير)• وقد تم تصوير نسخة التقرير ونوقش بهذا الشكل•

٢- اعد المستشار تقريرا خطيا سلمه الى الهيئة بخط اليد، حول نظام متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية، المخصصة لتمويل مشروعات التنمية في الجمهورية العربية السّورية• وقد تم تصوير نسخة التقرير، ونوقش بهذا الشكل• وقد عرض المستشار كذلك التعاون الفني بين الهيئة والاكوا والانكتاد، حيث أن الانكتاد قد اعدت نظاما لمتابعة الدين العام الخارجي على الحاسب الالكتروني المصغر•

٣- بالنسبة للنموذج:

١) شارك المستشار في اجتماعات مطولة استغرقت ثلاثة أيام، مع السادة مدير التخطيط الاجمالي ومدير التخطيط المالي والنقدي، والسيد ادوارد نسيمبا من الاكوا، وذلك لمناقشة آخر تقرير مستخرج بواسطة الكمبيوتر الخاص بالاكوا عن النموذج الاقتصادي القياسي• وقد تجمعت نتيجة هذه المناقشات مجموعة من الملاحظات تتطلب تعديلات في محتويات السلاسل الزمنية، واختيار متغيرات بديلة• هذا ولما كان طلب الهيئة من الاكوا هو اعداد سيناريو يتم بموجبه اسقاط بيانات سنة الاساس للخطة القادمة (١٩٨٥) والسنة الاخيرة لها (١٩٩٠) استنادا الى الميول التاريخية للمتغيرات، فانه لم يمكن مناقشة نتائج هذا الاسقاط، نظرا لضرورة اعادة العملية في ضوء الملاحظات حول بنية النموذج•وقد تضمن تقرير السيد نسيمبا ، المؤرخ في ٨ تموز/يوليو حول هذا الموضوع سردا وتفسيرا لمجموع تلك الملاحظات، الأمر الذي لا يستدعي تكرارها هنا•

٢) عقد المستشار، بعد عودة السيد نسيمبا، عددا من الاجتماعات في المكتب المركزي للاحصاء مع المدير العام ومدير الحسابات القومية وعدد من محللي النظم لدى ادارة الحاسب الالكتروني في المكتب، وذلك لتدارس امكانية ادخال النموذج على الحاسب، تمهيدا لجعله قابلا للاستخدام باستمرار ومعرفة آثار وانعكاسات القرارات والسياسات في المتغيرات القابلة للتحكم فيها، على المتغيرات الاخرى. وقد تبين أن ثمة عقبات عديدة أمام ذلك، لا بد من تذليلها، وأهمها عدم توفر المكونات المنطقية (Software) ، والمعروف ان الاكوا تستخدم لهذا النموذج البرامج الجاهزة المسماة TSP (معالجة السلاسل الزمنية)، وهي رخيصة الثمن لا تتجاوز كلفتها ٦٠٠ دولار، كما يحتاج تأسيسها Installation الى كلفة مماثلة. وقد جمع المستشار بعض المعلومات حول الحاسب الالكتروني لدى المكتب المركزي للاحصاء لكي يرجع الى المختصين في الاكوا لمعرفة امكانية تجهيز النموذج على هذا الحاسب. وقد تبين انه من طراز (Perkin Elmer 3230) وطاقته ٢ ميغابايت، ويعمل بلغات الكوبول والفورترا ن واسّمبلر، وكذلك بلغة باسيك الا انها ضعيفة المجال. وقد طلب المسؤولون في الحاسب قائمة تفسيرات رموز المتغيرات في النموذج، والنسخة المعدلة من مخرجات الحاسب للنموذج بعد أخذ ملاحظات هيئة تخطيط الدولة بالاعتبار، وقائمة تفسير رموز المقاييس الاحصائية ومدلول الارقام المحتسب لها والتي تشكل معايير لقبول المعادلات او رفضها، كما طلبوا مساعدة الاكوا في تدبير نسخة من البرامج الجاهزة لمعالجة السلاسل الزمنية. وقد وعد المستشار بالاتصال بالجهات المعنية لدى الاكوا بهدف توفير المطلوب.

٣) اهتم السيد الوزير شخصيا اهتماما بالغا بالنموذج، وطلب عقد اجتماع مع المستشار لمناقشته. وقد اجتمع المستشار بالسيد الوزير بحضور السيد مدير التخطيط الاجمالي لدى الهيئة، الاستاذ عبد الحميد الخطيب، واستمر الاجتماع حوالي أربع ساعات، وذلك في آخر يوم من مهمة المستشار. وقد ناقش السيد الوزير بدقة وتفصيل جميع دقائق النموذج، واثنى على الجهد المبذول فيه، واوعز بمتابعة التعاون بين الهيئة والاكوا لاستخدام هذا النموذج، واخذ اسقاطه بالاعتبار في وضع الاطار العام للخطة المقبلة.

٤- بالنسبة لمكننة العمل التخطيطي

١) حضر المستشار اجتماعا مطولا استغرق يوم عمل كامل مع السيد عبد الحميد الخطيب مدير التخطيط الاجمالي، والسيد قطب سالم مستشار الاكوا للحسابات القومية وجرت اثناءه مناقشة مسودات النماذج التي اعدها مستشار الحسابات القومية، وأبدى المستشار بعض الآراء.

٢) كما حضر المستشار عددا من الاجتماعات التي عقدها عدد من مديري الهيئة لمناقشة بعض نماذج التعليمات الفنية المزمع ارسالها الى الوزارات والمؤسسات لاعداد خططها بموجبها، وأدلى المستشار ببعض الآراء.

٥- دعي المستشار للاجتماع بالسيد معاون الوزير الدكتور نعيم جمعه، بحضور عدد من مديري الهيئة،لمناقشة مجموع خدمات الاكوا المطلوبة للهيئة تفصيلا، كما اطلع السيد معاون الوزير على بعض التفاصيل الفنية لهذه المواضيع.

٦- بالنسبة لموضوع تحديث دليل تقويم المشروعات طلب السيد معاون الوزير من الاكوا العمل على انجاز هذه العملية، وقد وعد المستشار بمتابعة هذا الموضوع لدى الجهات المختصة في الاكوا.

٧- وأخيرا، بالنسبة لموضوع التخطيط الشبكي، ضاق الوقت المتاح عن اجراء التمارين المطلوبة. وقد حدد السيد معاون الوزير المطلوب في هذا المضمار بما يلي:-

١) محاضرة نظرية مختصرة ومكتوبة حول اسس وطرائق اعداد المخططات الشبكية واسلوب المسارات الحرجة واعداد الرسوم البيانية لمتابعة توقيت تنفيذ الفعاليات وارتباطها وتحديد المسارات الحرجة عليها.

٢) اجراء تمارين حول هذا الموضوع على مستوى المشروع.

٣) اجراء تمارين تتناول اجراءات وضع الخطة (تخطيط التخطيط ومتابعته).

٤) اجراء تمرين على مستوى الاقتصاد الوطني (ارتباط المشروعات ببعضها) وبالنسبة لهذا الأمر بالذات، ابدى المستشار أنه لن يستطيع تنفيذ ذلك ما لم تحدد الهيئة لكل مشروع اعتماده على مشروع آخر أو مشروعات اخرى، وكذلك اعتماد أي مشروع آخر عليه، وما لم تبين الهيئة مدة تنفيذ كل مشروع سيدخل في القائمة، وذلك بالأشهر أو الاسابيع.

وقد وعد المستشار بأن يسعى لدى الاكوا لتوفده مرى اخرى لاجراء المطلوب، أو لتوفد اي مستشار آخر له اطلاع على هذا النوع من التقنية التخطيطية.

القســـم الثانـي

التناسـق الداخلـي
للخطـة الخمسيـة الخامســة

مقدمـــــة :

لا شك في أن الجهد المبذول في اعداد الخطة الخمسية الخامسة للجمهورية العربيـة السورية يعكس خبرة طويلة الامد نسبيا في العمل التخطيطي، كما ان كتاب الخطة ، الـــذي يتضح من دراسته أنه كان خلاصة مكثفة للغاية لوثائق تفصيلية لا بد وانها كانت وراءه ، يعكس جهدا كبيرا في انجاز عمل ضخم •

وعلى خلاف ما توحي به وثائق تخطيطية عديدة في منطقة غربي آسيا ، سواء من حيث الشمول أو الفكر التخطيطي أو الدقة الفنية ، فان كتاب الخطة الخامسة للجمهورية العربيـة السورية يعبر عن ايجابيات كثيرة ، منها مدى التناسق الداخلي أيضا •

ولكن، ومهما يكن من أمر ، فان كتاب الخطة لم يخل من هنات فنية في جانـب التناسق الداخلي، ولعل اكثرها او بعضها مما انتبه اليه المخططون في هيئة تخطيط الدولة في مرحلة لاحقة ، الا ان هذا لا يمنع من محاولة حصرها ، وربما استدعى أمر ما نوعا مـــن الاستفسار او التساؤل الذى قد يلغي التوضيح فيه آثار التشكك في التناسق الداخلي في هـذا المجال او ذاك •

وقد حاول المستشار دراسة التناسق الداخلي للخطة بشكل منهجي وشمولي، فجاءت نتائج التساؤلات التي وضعها امام نفسه ايجابية في احوال كثيرة ولذلك فسوف يحـاول جعل هذا التقرير يقتصر على المجالات التي ما يزال يرى ضرورة لتوضيحها ، أو تجنبهـــا في العمل التخطيطي المقبل• وسوف يتطرق العرض في هذا التقرير الى كل من الجانبين الكمي والنوعي•

أولا- التناسق الكمـــي

آ- التناسق بين تقويم التطور الاقتصادي في المرحلة الانمائية السابقة للخطـة وبين اهداف الخطة : وترد في هذا المجال الملاحظات التالية :

١- تبين من دراسة تحليل الوضع الاقتصادي أن الناتج المحلي الاجمالي حقق خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ معدل نمو حقيقي قدره ٨ر٥٪ سنويا (صفحة ب)، وقد حدد هدف النمو لفترة الخطة بمعدل ٧ر٧٪ سنويا (صفحة ٥)• ومن الواضح أنه قد خطط لقفزة كبيرة نسبيا، تستهدف تجاوز ما تحقق في فترة كانت بحد ذاتها فترة مواتية (نتيجة تحسن اسعار البترول وتزايد قدرة البلدان النفطية على الدعم وتحسن تحويلات المغتربين)• واذا ما اخذنا بالاعتبار ان ما تحقق في النصف الثاني من السبعينيات يكافيء ما تحقق في العالم الثالث خلال عقد السبعينات، وأن الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث (الثمانينيات) قد افترضت معدل نمو قدره ٧٪ سنويا، وان سورية تعتبر في مكان متوسط بين البلدان النامية من حيث تنوع الاقتصاد الوطني ومستوى الدخل الفردي، فلربما كان من الافضل ان يكون هدف التنمية في هذه الحدود، أي ما لا يتجاوز ٧٪•

٢- نجد الصورة معاكسة تماما بالنسبة للاستثمار، فقد حقق الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ نموا حقيقيا يقدر بنحو ٣ر١٠٪ كمعدل سنوي، بينما خطط له ان ينمو خلال فترة الخطة الحالية بمعدل ٦ر٦٪ سنويا (صفحة ١٧)، وقد اشير في كتاب الخطة (صفحة ب - فقرة هـ، وكذلك صفحة ج - فقرة ب) الى توسع الاستثمار وتزايده بوتائر عالية خلال الفترة السابقة• ومن الواضح ان المخطط يستهدف كبح سرعة تزايد الاستثمار، وزيادة وتائر نمو الدخل، فنجم عن ذلك تخطيط نمو للدخل اسرع من نمو الاستثمار، وهذا غير مألوف على صعيد التخطيط الاجمالي• والتفسير الوحيد لمثل هذا التوجه هو ان يكون لدى المخطط معلومات اكيدة حول توقع تزايد سرعة نمو القيمة المضافة نتيجة دخول عدد هام من المشروعات الكبيرة حيز الانتاج• ولكن رغم هذا الافتراض، يحسن التعامل مع هذه المعلومات وهذا التوجه بشيء من الحذر، بحيث يكون الاتجاه على الاقل، اقل حدة، حيث لا يخفى ان هذا التوجه يتضمن، فيما يتضمنه، تناقصا واضحا في معامل رأس المال• ولا ننس ايضا ان عملية الاستثمار نفسها هي في حد ذاتها عملية توليد دخل، فاذا تقلص زخم الاستثمار، فمن شأن ذلك التأثير على مستوى الدخل السابق نفسه بما يساهم في تقليصه، او على الاقل في تخفيض معدل نموه•

٣- ويؤكد رغبة المخطط في التوجه نحو كبح زخم الاستثمار ونحو تسريع وتائر الدخل، ما خطط له من انقاص نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي، بحيث تنخفض هذه النسبة من ٤ر٢٩٪ في سنة الاساس الى ٩ر٢٧٪ في السنة الخامسة (ص ١٧)• ان هذا التخفيض بحد ذاته، هو توجه غير مألوف ايضا في التخطيط الاجمالي• ولربما وجد المخططون

انه ليس له ما يبرره ايضا• حيث ان التركيز على انجاز المشروعات وايصالها الى مرحلة توليد الدخل باسرع ما يمكن، لا يمنع من بذل المجهود من اجل توفير المقومات اللازمة لنمو الدخل في مرحلة ما بعد الخطة، خاصة وان هناك مجالا لذلك بدلالة نسبة الاستثمار الى الناتج• والواقع ان الخبرة في الاقتصاد السوري تشير الى ان احتمالات وجود العوامل التي تعرقل نمو الناتج هي اكثر من احتمالات وجود العوامل المعيقة للاستثمار•

هذا وربما كانت المبالغة في توقعات نمو الناتج، مع نظرة واقعية ومتحفظة بالنسبة للاستثمار، هي التي ادت، بآلية حسابية، الى توقع انخفاض النسبة المشار اليها•

وعلى اية حال فان الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث تقترح ان تتوصل البلدان النامية الى نسبة للاستثمار من الناتج في حدود ٢٨٪ في عام ١٩٩٠ (الفقرة ٢٣ من الاستراتيجية)، وبهذا فالنسبة المخططة في الخطة الخامسة تعتبر موافقة لهدف الاستراتيجية الانمائية الدولية، الا ان هدف الاستراتيجية قد تم تحقيقه وتجاوزه في عام ١٩٨٠، والاعتراض هو على اتجاه هذه النسبة في الخطة نحو الانخفاض• والتخطيط السليم المقترح للخطة القادمة هو زيادة هذه النسبة زيادة طفيفة تجعلها بين الثبات وبين التنامي•

٤- من الواضح ان المخطط استهدف في نفس الوقت زيادة الاعتماد على الذات عن طريق التخطيط لرفع نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي من ١ر١٩٪ في سنة الاساس الى ١ر٢٢٪ في السنة الخامسة للخطة• ان هذا التوجه سليم بالطبع، حتى ان الرقم المستهدف ما يزال دون طموحات الاستراتيجية الانمائية الدولية التي طالبت البلدان النامية بالتوصل الى نسبة ٢٤٪ بحلول عام ١٩٩٠ (الفقرة ٢٣ من الاستراتيجية)• ان التخطيط لهذا التوجه جاء ملائما لما بينته دراسة المرحلة المنصرمة من تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار وتقلص الاعتماد على الادخار المحلي• وقد جاء هدف تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية معبرا عنه بالتخطيط لانقاص نسبة المصادر الخارجية الى الناتج المحلي من ٣ر١٠٪ في سنة الاساس الى ٨ر٥٪ في السنة الخامسة• وهنا لنا ان نكرر القول بان هذه الاهداف يجب التعامل معها بشيء من الحذر، وان تكون ميول التغيرات المخططة اقل حدة، ويجب ان تضمن في الوقت نفسه الا تتناقص نسبة الاستثمار الى الدخل• كذلك لنا ان نضيف انه اذا كانت الموارد الخارجية متاحة، وكان الاقتراض بشروط اقتصادية، فما الذي يمنع من منه؟ خاصة اذا روعيت نسبة القروض الى الناتج المحلي، وعبء سداد الأقساط والفوائد؟ من الضروري ايضا ان يكون المخطط واقعيا ومتجاوبا مع توجهات الدولة• وتشير

الخبرة الى ان الدولة لم تتقاعس في البحث عن المزيد من القروض، وعلى الارجح لن تفعل هذا في المستقبل المنظور• وعلى سبيل المثال فاننا اذا خططنا للمحافظة على نسبة الاستثمار او لزيادتها زيادة طفيفة، اي الى ٥ر٢٩٪ مثلا، وتمكنا من زيادة نسبة الادخار المحلي الى ١ر٢٢٪ كما هو مخطط، ففي مثل هذه الحالة يكفي ان نحقق نسبة ٤ر٧٪ للمصادر الخارجية من الناتج، وبذلك يبقى هدف التخفيض محققا، اي من ٣ر١٠٪ وهو تخفيض حاد في حد ذاته•

يضاف الى ذلك ان هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية في زيادة الاعتماد على الذات، اي زيادة نسبة الادخار، قد جاء مترافقامع زيادة نسبة الاستثمار، متضمنا هدف زيادة مصادر التمويل الخارجي زيادة مطلقةونسبية أي متضمنا النداء الى العالم المتقدم لزيادة قروضه ومساعداته للبلدان النامية• فاذا حققت بعض البلدان، كالجمهورية العربية السورية مثلا، مصادر خارجية اكبر مما تستطيعه بلدان اخرى، وتحققت اقتصادية الاعتماد على هذه المصادر ، فلا عيب في الاستزادة منها•

فخلاصة القول اذن، هو أن المعطيات، على الاقل على صعيد المتغيرات الشمولية (الاجمالية)، تتيح التخطيط لاستثمارات اكبر مما خطط له ، وعلى الاقل في جانب الموارد الخارجية•

٥- على ان هدف زيادة نسبة الادخار المحلي من الناتج من ١ر١٩٪ الى ١ر٢٢٪، يتضمن هدفا لتسارع حجم الادخار المحلي بمعدل ٩ر١٠٪ سنويا (ص ١٧)، وهو هدف يبدو عسير المنال اذا قارناه بما بينته دراسة المرحلة الانمائية السابقة وهو ٧ر٣٪ سنويا (ص ب)• ان مقارنة المعدل المتحقق في الفترة السابقة مع المعدل المخطط ، تلقي ظلالا من الشك حول مدى العمق في الاخذ بنتائج التقويم بعين الاعتبار• ويصعب على الدارس ان يؤمن بامكانية تحقيق قفزة من هذا النوع، بهذه السرعة، تزيد حجم الادخار المحلي بمقدار ٦ر٦٧٪ خلال خمس سنوات ، بينما لا يزيد حجم الاستثمار بأكثر من ٦ر٣٧٪ خلال نفس الفترة• ان ما يمكن ان ينصح به في هذا المجال هو تجنب الميول الحادة في اتجاهات متغيرات الخطة المقبلة، وتحقيق ربط أوثق مع معطيات تقويم المرحلة الانمائية السابقة ، وتحقيق تناغم اكبر في العلاقات بين ميول المتغيرات فيما بينها•

٦- تشير نتائج تقييم المرحلة الانمائية السابقة الى نمو القطاعات الخدمية بمعدلات اعلى من نمو القطاعات السلعية• ولدى اجراء الحساب بالنسبة للاهداف المخططة (صفحة ب) تبين ان المعدل المخطط لنوعي القطاعات متقارب، بل انه اعلى قليلا لصالح القطاعات الخدمية (٧ر٧٠٦ بالمائة سنويا) منه بالنسبة للقطاعات السلعية (٧ر٦٤٨ بالمائة سنويا)• كذلك خطط لخطة القطاعات الخدمية في الناتج ان تزيد قليلا في السنة الخامسة عن سنة الاساس (من ٨ر٤٧٪ الى ٩ر٤٧٪) • ان هذه المفارقات

ضئيلة القيمة حقا، ولكن بسبب ضآلتها كان يمكن تلافيها من الناحية الشكلية على الأقل.

٧- وتشير نتائج التقويم الى زيادة الاستيراد بمعدلات اكبر من زيادة التصدير، وتطرح الخطة معالجة ذلك بالتخطيط لزيادة ضئيلة في الاستيراد (٣ر٤٪ سنويا كمعدل سنوي) وزيادة اكبر في التصدير (٥ر٦٪ سنويا) ويلاحظ في هاتين النسبتين ما يلي:

آ) لم تنعكس هاتان النسبتان في أي رقم في خطة التجارة، حيث خلت خطة هذا القطاع من أهداف كمية للمستوردات أو الصادرات.

ب) من الصعب تحجيم الاستيراد الى هذه الدرجة، فاذا كان الاستيراد لن يزيد باكثر من معدل تزايد السكان، فقد يكون هذا مقبولا في السلع الغذائية المستوردة، ولكنه لن يكون مقبولا بالنسبة لمواد تكوين رأس المال الذي سينمو بنحو ٦ر٦٪ سنويا ولا يتوقع اعتماده على الانتاج المحلي بهذا الفارق كما لن يكون هذا مقبولا بالنسبة لسلع الاستهلاك الوسيط المستوردة، في الوقت الذي حددت في الخطة معدلا سنويا قدره ١٠٪ لنمو الاستهلاك الوسيط، والذي لن يكون اعتماده على الانتاج المحلي متزايدا الى درجة تحقق هذا الفارق، فقد بينت الدراسة التقويمية (صفحة ب) الى ضآلة نسبة سلع الاستهلاك الوسيط وسلع التكوين الرأسمالي في الانتاج المحلي.

ج) ان زيادة التصدير مرتبطة اصلا بزيادة الاستيراد. ففي الوقت الذي سيقل فيه انتاج النفط، لا بد ان يتوجه التصدير الى المنتجات المحلية الاخرى، وقسم كبير منها يعتمد على مستوردات مواد الاستهلاك الوسيط. وقد ذكرت الدراسة التقويمية (صفحة ب) مدى اعتماد الانتاج المحلي على مستلزمات الانتاج المستوردة. الأمر الذي لا يمكن تغييره بهذه السهولة.

وهنا نعود الى التأكيد على ضرورة الابتعاد على الميول الحادة في التخطيط للاتجاهات المطلوبة.

٨- أشارت الدراسة التقويمية (صفحة ب) الى عدم التناسب بين تزايد كتلة الاجور وبين تزايد الاستهلاك النهائي وتزايد مستويات الاسعار. ولم نجد في الخطة انعكاسا لهذا الموضوع، بل على العكس، فقد هدف القطاع المالي (ص ٢٢) الى "حصر الزيادة في الانفاق الجاري على كتلة الرواتب والاجور اللازمة لتشغيل مشاريع الخدمات المختلفة والمرافق الاساسية".

ب - تناسق الأهـــداف المخططـة فيما بينها :

١- حدد الاطار العام للخطة هدف نمو الاستهلاك العام بمعدل ٤ر٨٪ وسطيا في السنة بينما حددت خطة القطاع المالي (ص ٢١) نمو الانفاق الجاري في الموازنـــة العامة للدولة بمعدل وسطي سنوي مقداره ٤ر٦٪، ورغم الفوارق بين المتغيريـــن الا ان الفوارق لا يمكن ان تؤدي الى هذا الفارق بين المعدلين.

٢- حدد الاطار العام للخطة نمو تكوين رأس المال في القطاع العام بمعدل سنـــوي قدره ٨ر٧٪ وسطيا، في حين حددت خطة القطاع المالي نمو الانفاق الاستثماري فـي الموازنة العامة للدولة بمعدل وسطي سنوي قدره ٩ر٨٪ ورغم الفوارق النوعية بـــين هذين المتغيرين فلا يعتقد بانه يمكن أن يؤثر على هذا الفارق بين المعدلين.

وعموما يقترح مراجعة انسجام اهداف الاطار العام مع الاهداف المحددة في القطاع المالي.

٣- سبقت الاشارة الى تصورات المخطط في مسألة الاستثمار وهدف الحد من زخمه . ويبدو ان المخطط الذي جعل نسبة الاستثمار الى الناتج متناقصة على مستوى الاقتصاد الوطني ، قد جعل نسبة استثمار القطاع العام الى الناتج ثابته (١ر٢٢٪ في سنة الاساس والسنة الخامسة)، مما انعكس علـــى انخفاض نسبة استثمار القطاع الخاص الى الناتج من ٣ر٧٪ في سنة الاساس الى ٨ر٥٪ في السنة الخامسة ، محددا معدلا لنمو استثمارات القطاع الخاص في الخطة قدره ٧ر٢٪ سنويا ،وفي الوقت الذي لا نجد فيه مبررا لهذا الهدف المتواضع، نرى ان عبء زيادة الادخار المخططـــة محمل على القطاع العام فقط ، كما لا نجد ايضا مبررا للتخطيط لنمو الاستهلاك الخاص بمعدل ١ر٦٪ سنويا ، اي بما هو اكثر من الاتجاهات السابقة (على الارجح). وعندما يخطط لمثل هذا المعدل، ولا يخطط لزيادة كتلة الاجور فمعنى ذلك انحراف الزيادة في الاستهلاك الى فئات غير فئة اصحاب الدخل المحدود، وهذا عكس ما يريده المخطط.

٤- سبقت ايضا الاشارة الى ما وضح من هدف للمخطط في تقليص الاعتماد على المـــوارد الخارجية . وقد حدد الاطار العام حجم الموارد الخارجية لتمويل الاستثمارات بمبلغ ٩٤٣٧ مليون ليرة أي حوالي ٣ر٩٪ من مجموع موارد تمويل الاستثمارات. ومن مراجعة توزيع هذه الموارد على القطاعات تبين عدم انسجام السياسة في قيـــادة العملية التخطيطية بالنسبة للقطاعات. ويبين الجدول التالي مقارنة بين ما ورد في الاطار العام وبين ما ورد في جداول استثمارات المرحلة الاساسية من موارد خارجيـــة .

الموارد الخارجية في الخطة الخمسية الخامسة (بملايين الليرات)

القطاع	في الاطار العام	في استثمارات المرحلة الاساسية	الهامش	نسبة الهامش
الزراعة	٢٣٢٦	٢٢١١	١٥٥	٤ر٩٪
الصناعة الاستخراجية	١٦٣	٥٠	١١٣	٦٩ر٣٪
الصناعة التحويلية	١٦٦٥	٧٧٣	٨٩٢	٥٣ر٦٪
الكهرباء والماء	١٧٥٠	١٨٥٠	١٠٠	-
البناء والتشييد	٢٢٥	٢٢٥	-	-
التجارة	٩٠	٣٤	٥٦	٦٢ر٦٪
النقل والمواصلات	١١٧٧	٩٤٢	٢٣٥	٢٠ر٠٪
المال والتأمين والعقارات	٧	٧	-	-
الخدمات	٢٠٣٤	١٩٥	١٨٣٩	٩٠ر٤٪
المجموع	٩٤٣٧	٦٢٨٧	٣١٥٠	٣٣ر٤٪

ويلاحظ من هذه المقارنة ما يلي:

آ- هناك قطاعات رصدت لها الموارد الخارجية في الاطار في حدود ما رصد لها في المرحلة الاساسية ولم يترك لها هامش يذكر للمشروعات الجديدة ، أي ان التحديد تم في ضوء ما هو معروف من هذه الموارد، وهذا ينطبق بالضبط على قطاع البناء والتشييد، وعلى قطاع المال والتأمين والعقارات، وبالتقريب على قطاع الزراعة .

ب- هناك قطاع الكهرباء والماء الذي تجاوز ما حدد له في المرحلة الاساسية رقم الاطار (تراجع ص ٩٨ و ص ١١٠ من كتاب الخطة).

ج- هناك رقم ضخم حدد لقطاع الخدمات في الاطار يقابله رقم ضئيل حدد في استثمارات المرحلة الاساسية • ان مبلغ ٢٠٣٤ مليون، أي ما يعادل ٥ر٢١٪ من الموارد الخارجية قد خصص لقطاع الخدمات • وكان من ذلك مبلغ ١٠٠٠ مليون نشاط خدمات الادارة العامة لم يقابله شيء في استثمارات المرحلة الاساسية، وهو مبلغ كبير، كما لحظ لقطاع التعليم مبلغ ١٠٣٤ لا يقابله سوى مبلغ ١٩٥ مليون (مشروع البنك الدولي، جامعة تشرين، التعليم الابتدائي في حلب، التعليم الابتدائي في دير الزور) • أما قطاع الصحة وقطاع خدمات المجتمع فليس لهما في اطار شيء، كما ليس لهما في استثمارات المرحلة الاساسية •

٥- يلاحظ ان قطاعات الخدمات، التي أريد لها ان تحقق معدلات نمو مواكبة لمعدلات نمو القطاعات السلعية أو لا تزيد عنها، قد خصص لها استثمارات تعادل حوالي ٩ر٥٣٪ من استثمارات الخطة (الاطار - ص ١٥) • ان الاستثمار هو محرض الدخل، ومن المرجح ايضا ان تكون معاملات رأس المال في قطاعات الخدمات أقل منها في القطاعات السلعية •

٦- حددت استثمارات القطاع العام في الاطار العام للخطة بنحو ٨ر٨٠ مليار وخصص من هذه الاستثمارات ما مجموعه حوالي ٢ر٤٧ مليار للمشروعات الاساسية • وترك هامش مجموعه حوالي ٦ر٣٣ مليار لمجموعة من المشروعات الجديدة ادرجت في قوائم تأشيرية حسب القطاعات، ولم تحدد استثماراتها، أي ان الهامش قد ترك مرنا تتخذ بشأنه القرارات المناسبة خلال مسيرة تنفيذ الخطة •

ان هذا الهامش الذي تقدر نسبته من مجموع استثمارات القطاع العام بنحو ٥ر٤١٪ ، تتفاوت نسبته من قطاع الى آخر، كما يبينه الجدول التالي:

القطاع	استثمارات القطاع العام من الاطار العام	استثمارات المرحلة الاساسية (١)	الهامش المرن (٢)	نسبة الهامش (٢)
زراعة	١٥٥٠٠	١٠٩٩١	٤٥٠٩	١ر٢٩٪
صناعة الاستخراجية	٤٤٠٤	٣١٠٨	١٢٩٦	٤ر٢٩٪
صناعة التحويلية	١٠٨٤٥	٦٥٤٠	٤٣٠٥	٧ر٣٩٪
كهرباء والماء	١٠١٠٥	٧٠١١	٣٠٩٤	٦ر٣٠٪
بناء والتشييد	١٨٢٨	١١٥٧	٦٧١	٧ر٣٦٪
تجارة	٢٤٠٧	٩٦٣	١٤٤٤	٠ر٦٠٪
نقل والمواصلات	١١٣٥٠	٧٧٣٢	٣٦١٨	٩ر٣١٪
مال والتأمين والعقارات	٤٠٦١	٦٣٤	٣٤٢٧	٤ر٨٤٪
خدمات	٢٠٢٨٨	٩٠٩٥	١١١٩٣	٢ر٥٥٪
المجموع	٨٠٧٨٨	٤٧٢٣١	٣٣٥٥٨	٥ر٤١٪

(١) جمعت بيانات هذا الحقل من جداول القطاعات • (٢) محتسبة •

/...

ويلاحظ ان نسبة المرونة المتروكة في الهامش بين قطاع وآخر، كانت كبيرة للغاية في قطاع المال، وقطاع التجارة، وقطاع الخدمات (٤ر٨٤٪، ٦٠٪ ، ٢ر٥٥٪ على التوالي بينما كانت صغيرة ودون المتوسط بكثير في القطاعات الانتاجية • ان تفاوت هذه النسب اصلا هو من الامور غير المستحبة حيث قد يكون من شأنه حدوث خلل في النسبة المخططة لتوزيع الاستثمارات على القطاعات، كما ان المحاباة قد تكون مقبولة بالنسبة للقطاعات الانتاجية التي تتطلب مرونة اكثر •

٧- ان نسبة الهامش المرن في مجموع استثمارات القطاع الاقتصادي المعني، تختلف اختلافا بينا عن نسبة الهامش المرن في مجال الموارد الخارجية للقطاع الاقتصادي ذاته ، وفيما يلي جدول مقارن يبين هذا التفاوت :

القطاع	نسبة الهامش المرن للاستثمارات القطاع العام	نسبة الهامش المرن للموارد الخارجية
الزراعة	١ر٢٩٪	٩ر٤٪
الصناعة الاستخراجية	٤ر٢٩٪	٣ر٦٩٪
الصناعة التحويلية	٤ر٣٩٪	٦ر٥٣٪
الكهرباء والماء	٦ر٣٠٪	٠٠٪
البناء والتشييد	٧ر٣٦٪	٠٠٪
التجارة	٠ر٦٠٪	٦ر٦٢٪
النقل والمواصلات	٩ر٣١٪	٠ر٢٠٪
المال والتأمين والعقارات	٤ر٨٤٪	٠٠٪
الخدمات	٢ر٥٥٪	٤ر٩٠٪
المجموع	٥ر٤١٪	٤ر٣٣٪

ان مفاد هذه المقارنة هو ان الاعتماد في تنفيذ المشروعات الجديدة يجب ان يكون على الموارد المحلية اكثر منه على الموارد الخارجية • وبغض النظر عن مدى صحة هذا الهدف على مستوى مجموع الاستثمارات، فان الصورة على مستوى القطاع تبدو غير مقنعة • ان هذه المقارنة تظهر ان المخطط يرغب في الاعتماد كليا على الموارد المحلية في قطاعات الكهرباء والماء، والبناء والتشييد، والمال والعقارات، وكليا تقريبا ايضا في قطاع الزراعة ، وهذه اكثرها قطاعات منتجة وذات عائد وتحتاج الى تمويل أجنبي بينما يميل الاعتماد على الموارد الخارجية اكثر في قطاع الخدمات مثلا، وقطاع التجارة الى حد ما

وهذه قطاعات ذات عائد محلي غير قابل للتصدير غالبا ، ويبقى مقبولا في هذه المقارنة الميل الى الموارد الخارجية في كل من قطاعي الصناعة التحويلية والاستخراجية •

٨- من المعروف ان تنفيذ الاستثمارات المخططة كان عموما في حدود ٧٠٪ تزيد او تنقص قليلا، ان هذه الخبرة كان يحسن الاستفادة منها عند تحديد الاستثمارات للمرحلة الاساسية ، حيث ان حوالي ٣٠٪ من استثمارات المرحلة الاساسية كان يمكن ان تضاف الى الهامش المرن المتروك للمشروعات الجديدة ، اي ان حوالي (١٥) مليار ليرة كان يمكن تحريرها واضافتها الى مبلغ الـ (٣٣) مليار المتروكة للمشروعات الجديدة غير المحددة ، الأمر الذي يوصل الهامش الى حوالي (٤٨) مليار أي اكثر من ٥٩٪ من استثمارات القطاع العام المحددة في الاطار• ان هذا الهامش الكبير ، بالاضافة الى ما اشرنا اليه من كون حجم الاستثمارات مضغوطا اصلا، يعني انه كان بالامكان تحديد مشروعات كثيرة واخراجها من حيز المرونة الى حيز القرار• فمن الواضح ان هامش المرونة قد ابتكر لمعالجة مسألة الفارق الكبير بين مجموع استثمارات المشروعات الجديدة المطلوبة من قبل مختلف الجهات وبين المتاح لها وفق معطيات الاطار، فاذا توضح ان هامش المرونة الكبير كان يتيح تحديد مشروعات هامة اكثر، فقد كان من الواجب الانتقاء وفق الاولويات، وتصغير هامش المرونة ، اي مواجهة المشكلة بصراحة اكثر، وعدم ترك ٥٩٪ من الاستثمارات تقريبا عرضة لقرارات قد تكون سياسية اكثر منها اقتصادية• وبالنتيجة ، فليس في صالح المخطط ان تكون نسبة ٥٩٪ من الخطة غير مخططة •

٩- هناك ملاحظة تتعلق بنسبة التطور المخططة في قطاع البناء والتشييد في مجال الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة ، فقد حدد رقم قياسي واحد للمجالات الثلاثة هو ١٤٦ر٤ • وهذا غير مقبول، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار تقدم الانتاجية ، وتنوع عمليات هذا القطاع بين بناء المباني واقامة التشييدات ،واعمال الحفر والردم والتسوية التي لا بد وان تجعل على الاقل نوعا من الاختلاف بين تطور الناتج والانتاج والمستلزمات•

١٠- اما في جانب الانتاجية ، فيلاحظ ان الانتاجية المخططة جاءت متناقصة في قطاعيين ، طبعا مع اتجاه صحيح في القطاعات الاخرى ومجمل الاقصاد، وهذان القطاعات هما قطاع الصناعة الاستخراجية ، وقطاع المال والتأمين والعقارات• ففي الوقت الذي خطط فيه للمشتغلين في قطاع الصناعة الاستخراجية ان يزداد عددهم خلال فترة الخطة بنسبة ٢٠٪، خطط للانتاج أن يتناقص خلال نفس الفترة بنسبة ٢ر٧٪ و للناتج ان يتناقص بنسبة ٥ر٣٪ ، مع زيادة في مستلزمات الانتاج بنسبة ٧٩ر٤٪، الامر الذي يشير الى توقع تناقص الانتاجية والريعية معا في هذا القطاع• ولئن كان هذا الاتجاه مقبولا بالنسبة لطبيعة ظروف القطاع النفطي في الوقت الراهن، فان مثل هذا الاتجاه غير مقبول وغير صحيح في القطاع المالي، الذي خطط للمشتغلين فيه ان يزدادوا خلال فترة الخطة بنحو ٥٢٪، في الوقت الذي لن يزداد فيه الانتاج، كما خطط له ، باكثر من ٤٦ر٤٪، والناتج باكثر من ٦ر٤٣٪ ، مع زيادة في مستلزمات الانتاج ايضا بنسبة ٣ر٩٢٪•

١١- استهدفت الخطة تخفيف معدل نمو المستوردات بحيث لا يتجاوز ٤ر٣٪ سنويا وزيادة نمو الصادرات بحيث تحقق معدل ٥ر٦٪ سنويا، مع استهداف تناقص في العجز التجاري من حوالي ٧ر٥ مليار في سنة الاساس الى حوالي ٧ر٤ مليار في السنة الخامسة. ان هذه الاهداف قد تكون جميلة على الورق ولكنها غير ممكنة، وغير واقعية، بل وحتى غير ضرورية، على الاقل ليس بهذه الحدة.

فهذه الاهداف غير ممكنة وغير واقعية لعدة اسباب اهمها:

آ) نتيجة غلبة المستوردات ضمن هيكل مستلزمات الانتاج، لا يمكن ان تنمو مستلزمات الانتاج خلال فترة الخطة بحوالي ٨ر٦٠٪ بينما ينمو الاستيراد بنسبة ٢ر١٨٪ خلال سنوات الخطة الخمس. ان مثل هذا الهدف يعني بالضرورة تزايد الاعتماد بصورة حادة للغاية على مستلزمات الانتاج المنتجة محليا، وهذا لا يمكن خلال هذه الفترة القصيرة، فالانتاج الاجمالي كله لن يزداد باكثر من ٧ر٥٠٪ خلال فترة الخطة، وليس من المعقول ان يتحول هيكله نحو انتاج مستلزمات الانتاج بهذه السرعة.

ب) مع وجود توقع تناقص الانتاج النفطي، وثقله معروف في حجم الصادرات، لا يمكن ان يتزايد التصدير بهذا المعدل المرتفع، الذي يعني فيما يعنيه ان التركيز على التصدير من المنتجات الاخرى غير النفط سيرفع المعدل المخطط لصادراتها الى ما يحقق هدف التصدير والتعويض عن نقص تصدير النفط، فما هي هذه الصادرات التي سوفى تتنامى بهذه السرعة؟ وكيف يتسنى لمثل هذه المنتجات ان تصدر، وهناك في الوقت نفسه عبء تلبية حاجة الانتاج الى المستلزمات، يضاف اليه عبء تلبية هدف التخطيط لزيادة الاستهلاك النهائي الخاص بمعدل ١ر٦٪ سنويا؟

وهذه الاهداف غير ضرورية ايضا، فليس من المهم التناقص المطلق للعجز التجاري بل المهم تناقص نسبته من الناتج بصورة معقولة، والمهم هو هيكل الاقتصاد، وليس الارقام المطلقة. لقد هدفت الخطة الى انقاص نسبة العجز التجاري من الناتج المحلي من ٣ر١٠٪ الى ٩ر٥٪ وهو تناقص شديد ليس له ما يبرره.

ثانيا- التناسق النوعي

١- نقصد بالتناسق النوعي في هذا المجال التناسق بين الاهداف العامة والاستراتيجيات والسياسات والاجراءات فيما بينها من جهة، وبينها وبين المشروعات من جهة أخرى.

وقد وردت في كتاب الخطة مصطلحات عديدة قد تكون متقاربة في معناها، وهي :

آ) الاستراتيجية العامة لعام ٢٠٠٠، على صعيد الاقتصاد الوطني وعلى صعيد القطاعات،صفحة (د - س)٠

ب) اسس اعداد الخطة الخمسية ، وتتضمن اشارة الى اهداف ومنطلقات معينة (صفحة ع - ص)٠

ج) المنطلقات العامة (ص ٣)٠

د) الاهداف العامة للاقتصاد الوطني، والاهداف المحددة له خلال فترة الخطة (ص ٤-٥)٠

هـ) السياسات والاجراءات للاقتصاد الوطني (ص ٦)

و) الاهداف العامة للقطاع، والاهداف المحددة له خلال فترة الخطة٠

ز) السياسات والاجراءات على صعيد القطاع٠

٢- يلاحظ بالنسبة لمحتويات هذه المسميات انها غير محددة ومعرفة بالدقة الكافية، الامر الذي يخلق نوعا من التداخل في مناسبات متعددة، كما يلاحظ ان المحتوى لا ينطبق بالضرورة على العنوان٠

٣- فمثلا، يلاحظ بالنسبة للاستراتيجية العامة للاقتصاد الوطني لعام ٢٠٠٠ ما يلي:

آ) انها تتضمن ما يمكن ان يسمى بالمنطلقات (مثلا الفقرة ١: الانطلاق من أن٠٠٠)٠

ب) ان محتوى الاستراتيجية ، كما ورد في مجال او آخر، لا يمكن ان يقتصر على عام ٢٠٠٠ وانما يتجاوزه بما لا يقبل الشك، بل قد يكون مستمرا بطبيعته (التأكيد على اعتماد نتائج الدراسات الاقتصادية، مبدأ التكامل الاقتصادي العربي، جعل التراث العربي جزءا اساسيا من النظام التعليمي، ترسيخ القيم في نفس المواطن الصغير٠٠ تنشئة الاجيال المتعاقبة على النظام والانضباط)٠٠٠

ج) انها تتضمن اهدافا عامة، واهدافا محددة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ دون تميز بينهما٠

د) انها لا تميز ايضا بين اسس ومرتكزات السياسة الاقتصادية للبلاد، وبين الهدف العام المستمر ، او المحدد، فبعد ان يقال (فقرة ٩): التنمية الريفية هي الاطار الذي تنشط فيه التنمية الزراعية وتحتل الاهمية الاولى في جهود

التنمية ، تنتقل الاستراتيجية الى هدف عام من المؤكد انه لا يرتبط بالعام ٢٠٠٠ ، هو (الفقرة ١٠): تحقيق مستوى استخدام امثل للمواد الطبيعية ، ثم (الفقرة ١١): تحقيق مستوى تشغيل امثل للطاقات ٠٠ الخ٠٠ ثم تعود الاستراتيجية الى رسم سياسة عامة (الفقرة ١٢): بناء الطاقات الجديدة على اساس انتقائي ٠٠٠ الخ٠

٤- ويمكن البحث عن امثله كثيرة من هذا النوع، من المؤكد ان الفنيين لن يعجزوا عن ضبطها اذا حددوا اتجاه السير في تصنيف مجموع هذه الاهداف والمنطلقات والسياسات٠٠٠ الخ٠٠

٥- ويرى المستشار ان من الضروري بناء هرم من هذه الصياغات، يمكن ان يكون على الشكل التالي:

آ) الاستراتيجية والاسس والمرتكزات والتوجهات العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية (وتصنّف تحت هذا العنوان جميع السياسات والمقولات العامة التي لا تتغير في المدى القريب أو المتوسط٠ وتنتقى لتصنف على صعيد الاقتصاد الوطني وعلى الصعيد القطاعي)٠

ب) الاهداف العامة ، ولا بد ان تكون هذه ممثلة لنقطة يراد التوصل اليها على المدى البعيد، ثم على مدى الخطة ، وعلى صعيد الاقتصاد الوطني ثم على الصعيد القطاعي٠ وهذه الاهداف تكون اهدافا نوعية ، اي لا تمثل برقم كمي٠

ج) الاهداف الكمية ، اي التي يمكن التعبير عنها برقم مطلق او نسبة مئوية ، وذلك على المدى البعيد، ومدى الخطة ، وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، فالقطاعي٠ وتلحق بها اهداف انتاجية على مستوى السلعة او الخدمة لقائمة مختارة ، ويمكن لهذه ان تقتصر على مدى فترة الخطة ٠

د) خطة الاجراءات التنفيذية (اصدار قانون ، وضع تنظيم ما موضع التنفيذ، انشاء ادارة ، دمج ادارات معنية في ادارة واحدة ٠٠ الخ ٠٠)٠

هـ) أهداف المشروعات الرئيسية ٠

٦- والاصول المقترح اتباعها هي التأكد اولا من صحة انسجام كل عنوان مع مكوناته ٠ ومن ثم يجري التأكد صعودا وهبوطا من قمة الهرم الى قاعدته او تفرعاته ، وبالعكس، والتأكد من وجود رابطة على هذا المسار، والتعديل والتنقيح بتغيير مكان الفكرة الى الموقع الانسب٠ ومن الضروري التأكد من انعكاس الصياغات الاعم على الصياغات الاخص، كأن يكون مشروع ما، أو اجراء ما، متجاوبا مع السياسة العامة ، او ملبيا لهدف عام٠ وبالاتجاه

المعاكس، اذا كانت اهداف مشروع ما، او اجراء ما، يمكن ان ترقى الى مستوى الهدف العام، تختار منه صياغة ذات طابع شمولي وعمومي لتوضع في مصاف المستويات الأعـم • اما اذا كان هناك هدف عام او محدد، وليس له انعكاس في صورة مشروع أو اجـراء، فالافضل تعديله الى ما يفهم منه انه سياسة او توجه عام للدولة، وليس للخطة بالذات•

٧- ويرى المستشار ان يكلف احد الفنيين باعادة النظر في الصياغة والانسجام والتبويب، منذ الآن، وان يعرض ثمرة جهده على لجنة من الفنيين، لتعديل الصياغة او اقرارها• ويـرى المستشار ان هذا العمل يمكن الشروع فيه منذ الآن، حيث لا يتوقع ان تقتضي الامور اجراء تعديلات جذرية عليه بالنسبة للخطة القادمة، وبالتالي يمكن ان يعتبر جزءا من تلك الخطة عند انتهائه• واذا لم يبدأ هذا الامر منذ الآن فلربما وقع الفنيـون تحت ضغط الوقت في أواخر المهلة المتاحة لصياغة الخطة، وعندها قد يتكرر المحذور ذاته، حيث ان ما يمكن ان تنتقد به الصياغات الراهنة في الخطة الخامسة مرده عامل الوقت والضغط المكثف في اللحظات الاخيرة•

القسم الثالث

نظام متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية

مقدمة :

ضمن مجموعة مواضيع التعاون الفني المتفق عليها بين هئية تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) طلبت الهيئة من المستشار، الذي كان متواجدا في الهيئة لاعداد تقرير حول التناسق الداخلي للخطة ، وللقيام بمهام تنسيقية اخرى تتعلق ببقية المواضيع، ان يمدد مهمته لمدة اسبوع اضافي بغية المشاورة معه حول المعالجة الفنية لمسألة متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية •

أولا- المشاهدات

١- عينت الهئية موظفا فنيا هو الاستاذ فؤاد البسيط لوضع نظام لمتابعة القروض والتسهيلات الخارجية ، يتيح اعداد عدد من التقارير الدورية وفق احتياجات الحكومة للاطلاع ورسم السياسات وتوجيه اجهزة الدولة • وخلال مدة ثلاثة اشهر تقريبا وضع الاستاذ البسيط نظاما اوليا للمتابعة، وبدأ العمل بموجبه ، واعد بعض النتائج• كما اعد تقريرا تقدم فيه ببعض المقترحات حول الوضع التنظيمي لوحدة المتابعة هذه ، ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة ، ضمنّه وصفا مختصرا لنواة النظام المقترح•

٢- يهدف النظام الاولي الموضوع الى اعداد تقارير دورية وذلك على شكل جدولين:

آ) الجدول الاول: وهو مبني على اساس الجهة المقرضة ، ثم يفرع منها الى المشروعات التي تساهم كل جهة في تمويلها • وقد صنفت الجهات المقرضة حسب التسلسل الى: الصناديق العربية والاسلامية ، الدول العربية والاسلامية ، المؤسسات الدولية والاجنبية ، الدول الاشتراكية ، الدول الاجنبية غير الاشتراكية الاخرى• وبعد التفريع الى مستوى المشروع ضمن كل جهة ، توضع البيانات ، موقوفة بتاريخ معين، متضمنة : نوع عملة القرض، مبلغ القرض، المستعمل من القرض، الرصيد غير المستعمل من القرض ، المسدد من رأس مال القرض•

ب) الجدول الثاني: ويتضمن نفس البيانات الا ان الاساس فيها هو تصنيف المشروعات ضمن القطاع الاقتصادي المعني، وقد صنفت هذه القطاعات كما يلي:

١) الكهرباء: وتتضمن : المياه والتلوث والصرف الصحي.

٢) النقل والمواصلات: وتتضمن: الطرق، الخطوط الحديدية ، البرافيء ، المواصلات السلكية واللاسلكية ، الطيران المدني.

٣) التعليم والمراكز التدريبية .

٤) الصحـــة .

٥) صوامع الحبوب والمطاحن .

٦) المشروعات الزراعية والحيوانية ، وتتضمن: السدود ، الري واستصلاح الاراضي، محطات الابقار ، المداجن، مختلفة .

٧) الصناعة : وتتضمن: النسيجية ، الغذائية ، الكيماوية ، الهندسية ومواد البناء، مختلفة .

٨) النفط والثروة المعدنية : وتتضمن: النفط، الثروة المعدنية .

٩) استيراد السلع: وتتضمن: مواد غذائية وآليات.

٣- ولاعداد هذين التقريرين (الجدولين) صممت نماذج على الشكل التالي:

آ) اضبارة قرض انمائي ، وقسمت الى اربعة اقسام :

١) القسم الاول (الصفحة ١) ويتضمن معلومات عن: اسم الجهة المقرضة ، اسم الجهة المستفيدة من القرض، اسم المشروع الممول بالقرض، مبلغ القرض ونوع عملته ، مدة القرض - منها : فترة راحة وتنفيذ، وفترة تسديد، آخر موعد لسحب القرض، موافقات تمديد مفعول سحب القرض، معدل فائدة القرض، معدل رسم الخدمة ، معدل عمولة الارتباط، اسلوب تسديد اقساط القرض، عدد اقساط تسديد القرض، الجهات الاخرى المشاركـــة في تمويل المشروع موضوع القرض (في حال وجودها)، ملاحظات. وقد ترك في الزاوية العليا واليسرى من الصفحة مكان للبيانات التالية : رقم القرض، تاريخ توقيع اتفاقية القرض، رقم وتاريخ صك تصديق القرض.

٢) القسم الثاني (الصفحة ٢) ويتضمن معلومات عن المشروع موضوع القرض وهي: اسم المشروع، اسم المؤسسة او الجهة صاحبة المشروع، اسم الجهة المنفذة للمشروع، تاريخ المباشرة بالتنفيذ، التاريخ المتوقع لانتهاء المشروع، الدراسات المعدة عن المشروع، الجهة التي اعدت الدراسة، مكونات المشروع (وقد ترك فراغ لكل جزء من المشروع ومعلومات عنه تحدد مبلغ الممول منها بالعملة السورية ونسبته ، والممول منها بالعملة الاجنبية ونسبته ، وذلك حسب البنود التي يتكون منها المشروع)٠

٣) القسم الثالث (ص ٣) وهو جدول اطفاء اقساط القرض موضوع المشروع، وقد ترك فيه فراغ في اعلى ويسار الصفحة لتحديد مبلغ القرض، ثم حددت البيانات المطلوبة كما يلي: رقم القسط، تاريخ الاستحقاق، مبلغ القسط، مبلغ الفائدة المتوجب دفعه مع القسط، رصيد رأس مال القرض بعد تسديد القسط ، تاريخ تسديد القرض والفائدة ، ملاحظات٠

٤) القسم الرابع (ص ٤، ٥، ٦ ٠٠ الخ) وقد خصص للمبالغ المسحوبة من القرض وترك لآخر الاضبارة نظرا للتعدد الكبير في عمليات السحب٠ ويتضمن المعلومات التالية : رقم اشعار السحب، تاريخ قيد المبلغ المسحوب، رقم البند العائد له السحب٠

ب) اما النموذج الثاني فقد خصص للاستحقاقات في شهر معين او سنة معينة٠ وهو على شكل بطاقة عنوانها : المبالغ المستحقة الدفع خلال شهر٠٠٠ من عام٠٠٠ ويتضمن المعلومات التالية : تاريخ الاستحقاق ، رقم القسط، البلغ المستحق دفعه (مقسوما الى حقلين هما : راس مال، وفائدة)، نوع العملة ، الجهة المقرضة صاحبة الاستحقاق، الجهة المدينة٠ ومن الواضح انه سيتم تخصيص بطاقة لكل شهر، وان المعلومات المطلوبة لهذه البطاقة سوف تستمد من أضابير القروض المشار اليها في الفقرة (آ) اعلاه٠

٤- كذلك تبين ان بعض اقسام مديرية تخطيط العلاقات الخارجية في الهيئة قد اعدت بعض التقارير على شكلين:

آ) الشكل الاول ويتضمن خلاصات عن: الجهة المقرضة (مصنفة الى: صناديق عربية واسلامية ، دول عربية واسلامية ٠٠الخ٠٠ حسب اختصاص القسم المعني)، مقدار القرض، المسحوب منه (المبلغ والنسبة المئوية)، الرصيد (المبلغ والنسبة المئوية)٠

ب) الشكل الثاني وهو ملحق تفصيلي ويتضمن البيانات التالية (لكل جهة مقرضة):
تاريخ توقيع الاتفاقية، المشاريع الممولة من القرض، شروط القرض (سعر الفائدة - بالنسبة المئوية، فترة السداد - بالسنوات، فترة الراحة - بالسنوات)، مقدار القرض (المبلغ الاصلي، المستعمل، الرصيد)، ملاحظات.

وفي نهاية الجدول يذكر المجموع بعملة الجهة المقرضة، ثم يوضع ما يعادله بالدولار الامريكي، وتستخرج النسبة العامة للمستعمل من القرض.

٥- أعد المسؤول عن القروض والتسهيلات الائتمانية تقريرا رفعه الى السيد الوزير ضمّنه بعض الآراء حول موقع هذه الوحدة ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة. وقد بين فيه ان مهمة هذه الوحدة تقع اصلا ضمن اختصاص مديريتين هما: مديرية التخطيط المالي والنقدي، ومديرية تخطيط العلاقات الاقتصادية والعلمية والفنية. فالمديرية الاولى (التخطيط المالي والنقدي) تتبعها شعبة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية ومن مهامها تقدير الحاجة الى القروض والتسهيلات، ومصادر الحصول عليها، ومدى ملاءمة شروطها ومواعيد تسديدها، وما يترتب عليها من اعباء، واثر ذلك على ميزاني التجارة والمدفوعات .. الخ.. أما المديرية الثانية (العلاقات) فمن مهامها اعداد الدراسات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي وتتبع تنفيذ اتفاقيات التعاون. ويقترح في هذا التقرير ان يصار الى ربط هذه العمليات باحدى المديريتين او بجهاز خاص بالتوازي مع عملهما.

أما من الناحية الفنية فيقترح التقرير ان يصار الى تنظيم اضبارة لكل قرض تربط بها نسخة من اتفاقية القرض وتعديلاتها، وصك تصديق الاتفاقية والثبوتيات الاخرى المتعلقة بالسحب والتسديد الخ.. وتنظيم بطاقة للقرض تتضمن معلومات اساسية حول القرض وتطورات التعامل معه وكذلك تنظيم سجل استحقاق باليوم والشهر والسنة. ومن الواضح ان المقترح الاخير قد نفذه المسؤول على الشكل المبين اعلاه.

٦- اشار المسؤول في حواره مع المستشار، الى عدد من الصعوبات الفنية التي يواجهها، واهمها التعقيدات الفنية عندما يكون المشروع الانمائي الواحد ممولا من اكثر من مصدر خارجي، وعندما يكون المصدر الخارجي الواحد ممولا لاكثر من مشروع وترد منه توريدات عينية دفعة واحدة، مخصصة لمشروعات متعددة، كل منها يتبع جهة ما في الدولة، وبالتالي صعوبة تحديد حجم مسؤولية كل جهة في عباء الدين.

٧- تبين للمستشار ان المسؤول الذي بدأ عمله منذ بضعة أشهر فقط، يعمل وحده دون أي عنصر مساعد.

ثانيا - الملاحظات والتوصيات:

١- تولد لدى المستشار انطباع عام بأن المقدرة الفنية للمسؤول هي على مستوى جيد. واذا قيس الجهد المبذول بالمدة المنقضية على بدء العمل، والامكانات المتاحة لديه، فيمكن اعتبار ما تم، عملا جديرا بالتقدير. ومع هذا فان هذا العمل لا يخلو من بعض المجالات التي تسمح بادخال تعديلات وتحسينات على التصميم المقترح من قبله. سيحاول المستشار التعرض لها في هذا التقرير.

٢- ان المبدأ الاساسي الذي لا بد من اعتماده وتطبيقه في مجمل هذه العملية هو مبدأ الشمول الكلي لجميع القروض اولا، ولجميع العمليات التي تتعلق بها ثانيا، سواء اكان ذلك تعاقدات فرعية، او مسحوبات او تسديدات.. الخ..

وانطلاقا من مبدأ الشمول الكلي، ثمة جوانب معينة لها اهمية قصوى وهي:

آ) التنسيق الدقيق بين هيئة تخطيط الدولة، والمصرف المركزي، وصندوق الدين العام في وزارة المالية، والجهة المعنية باستخدام القرض. فاذا استبعدنا الاخيرة بسبب الطبيعة التنفيذية لعملها، تبقى المهام القيادية والاشرافية محصورة بالجهات الثلاث الاولى (اذا اعتبرنا القروض التجارية التي تمر عبر البنك التجاري السوري من الامور التي يشرف عليها البنك المركزي).

ان طبيعة الاشياء ان تحاول كل جهة التمسك بصلاحياتها ومعلوماتها وان تفضل اعداد التقارير الخاصة بها الى المسؤولين فيما يتعلق بمهامها وضمن حدود اشرافها، ولا شك في ان سورية لا تشكل استثناء في هذا التوجه. وقد علم المستشار ان المسؤول عن العملية في الهيئة حاول بجهوده ووسائله الشخصية ان يباشر بعض العمليات التنسيقية مع كل من البنك المركزي وصندوق الدين العام لدى وزارة المالية، الا انه لم يوفق تماما في ذلك. ان التنسيق لا يعني في اية حال من الاحوال ان تستولي جهة ما على صلاحيات جهة اخرى، كما ان التخصص في جانب دون آخر للموضوع الواحد لا يعني الانغلاق على الذات. ان التنسيق يتطلب بالدرجة الاولى تبادل المعلومات عن طريق الاجتماع والنظر والتدقيق تأمينا للشمولية، ووحدة التصنيف، والتسميات والمصطلحات والتعاريف، وبالتالي التأكد من صحة المعلومات الموجودة لدى احد الاطراف بدلالة معلومات الطرف الآخر.. كذلك لا يعني التنسيق بالضرورة ان يكون التقرير المرفوع موحدا بحيث تضيع جهود جهة ما ويرتفع رصيد

جهة أخرى، حيث يمكن اعداد عدة تقارير في آن واحد، كل منها عن جانب معين، ولكن بتصنيف موحد وترتيب متفق عليه بين الجميع.

ونظرا لأنه لا يمكن لجهة ما ان تفرض على باقي الجهات مثل هذا الاجراء، يقترح المستشار ان ترفع توصية بذلك من قبل السيد الوزير الى السيد رئيس مجلس الوزراء (أو السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية) وأن تكون التوصية مرفقة بنص تنفيذي جاهز للتوقيع (كتاب ، قرار .. أمر اداري..).

ب) تدفق المعلومات حول مجريات التعامل مع القرض والجهة المقرضة والجهة المستفيدة وهذه المعلومات لها مصدران، اولهما الجهة المقرضة، والثانية هي الجهة المستفيدة من القرض. وقد تبين للمستشار ان هناك بعض الجهات المقرضة التي توافي الهيئة باشعارات سحب وتسديد. وهذا امر يمكن تعميمه ، والاستفادة منه لمتابعة الحسابات او تغطية النقص في المعلومات (ويمكن ان يحدد في النظام رمز معين يشير الى مصدر المعلومات: مثلا: الجهة المقرضة يرمز لها برقم "١" والجهة المستفيدة برقم "٢"). وهناك اقتراح مفيد يقضي بالزام الجهات المقرضة بموافاة هيئة تخطيط الدولة بهذه المعلومات وان ينص على ذلك صراحة في اية اتفاقية قرض مقبلة.

اما بالنسبة لمصادر المعلومات من الجهات المستفيدة ، فهناك تصور لدى بعض المسؤولين في الهيئة ان من الممكن ان يتضمن النظام الموضوع نماذج لتقارير دورية يتعين على الجهات موافاة الهيئة بها في مواعيد دورية. ويرى المستشار ان مثل هذا الاجراء تكتنفه صعوبات عملية كثيرة، وذلك لعدة اسباب، منها ان تصميم نموذج ما يتطلب التنميط ، في حين ان المعلومات المطلوبة ليست نمطية تماما، واذا اريد تنميطها كان ذلك على حساب جهد كبير يلقى على عاتق الجهة ، سواء من حيث استيعاب التعليمات، او ملء الكثير من البيانات المكررة في كل تقرير، او من حيث تسلسل ورود البيانات في النموذج، او الشمولية الكلية، وبالتالي صعوبات المطابقة مع معلومات الهيئة، وما تتطلبه من زمن وجهد. ومن هذه الصعوبات تلكؤ بعض الجهات ، والتأخير في موافاة الهيئة بالمعلومات، او اغفال بعض البيانات احيانا ، عمدا او سهوا.

وفي رأي المستشار ان المعلومات المتوافرة لدى الهيئة حول قرض او مشروع تابع لجهة ما، وكل ما تم بشأنه في السابق يمكن ان يكون مسجلا على شريط في الحاسب الالكتروني، ينقل الى الشاشة، ويمكن ان تسحب منه نسخة تخصص للجهة المعنية، بحيث يرسل لكل جهة جميع الصفحات المتعلقة بها، ويطلب الى هذه الجهة تصحيح المعلومات حول الفترة المنقضية (عند اللزوم)، واضافة المعلومات الجديدة. وريثما

يتم استخدام الحاسب الالكتروني، يمكن استخدام التصوير لاصول البيانات الموجودة لدى الهيئة وارسالها الى الجهة مع ابراز الفراغ الواجب ملؤه لاستكمال البيانات. كذلك يمكن ان يتم اجراء ذلك باللقاءات الميدانية والزيارات المتبادلة وفق جدول مواعيد محددة بين الهيئة والمحاسبين المسؤولين لدى الجهات المعنية .

ج) الاستمرار في تقصي الحقائق حول ما يمكن ان يكون قد سقط سهوا من البيانات حول قروض لم تشملها التقارير الموضوعة حتى الآن او معلومات حولها لم تدخل في مواقعها المناسبة . ويمكن ان يتم ذلك بالاسلوبين المحددين في (آ، ب اعلاه) اي تبادل المعلومات مع البنك المركزي وصندوق الدين العام، ومطابقة البيانات، ومطالبة الجهات المقرضة بمعلوماتها، ومواقاة الجهات المستفيدة بما يتوفر لدى الهيئة من معلومات حول قروضها مع المطالبة باستكمال هذه المعلومات.

٣- يقترح العمل منذ الان على وضع لوائح ترميز (كود) وفق المبدأ العشري كما يلي:

آ) لائحة ترميز للجهات المقرضة: ويتم ذلك انطلاقا من التصنيف الرئيسي لهذه الجهات والمعمول به حاليا. مثلا: الصناديق العربية والاسلامية، وتأخذ رقم (١)، والدول العربية والاسلامية وتأخذ رقم (٢) وهكذا، ثم يفرع عن ذلك في الخانة التالية حسب الجهة المقرضة، فمثلا يمكن ان يأخذ صندوق أبو ظبي رقم ١/١ والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢/١.. الخ ..

ب) لائحة ترميز للجهات المستفيدة، ويحسن هنا الانطلاق من الابواب والاقسام والفصول في الموازنة العامة للدولة .

ج) لائحة ترميز للقطاعات الاقتصادية يمكن بموجبها اعادة تبويب البيانات على اساس اعادة الفرز على الحاسب الالكتروني، او مبدئيا بالاسلوب اليدوي على اساس تكرار تفريغ البيانات في جداول مساعدة .

وهنا لا بد من ايراد ملاحظة بالنسبة للنظام المتبع حاليا في جدول التوزيع على القطاعات، حيث لم يرد تسلسلها مطابقا لتسلسل القطاعات في الخطة الخمسية (يرجى الرجوع الى الفقرة أولا - ٢ - ب من هذا القسم من التقرير) وقد عمد المسؤول عن متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الى ايرادها مطابقة لمسؤوليات مديريات الهيئة، الا ان التسلسل كان مخالفا لتصنيف الخطة الذي يتبع تصنيف النشاط الاقتصادي، ويقترح المستشار اعادة عرض البيانات وفق تسلسل بيانات الخطة الخمسية الخامسة .

د) لائحة ترميز للمشروعات التي تخصص لها القروض بحيث يمكن اعادة فرز البيانات حسب المشروع المستفيد، فاذا تمت هذه العملية على الحاسب ظهرت بيانات جميع الجهات الممولة له متسلسلة تحت عنوانه وبذلك يمكن معرفة جميع جوانب هذا المشروع. هذا ويمكن ان يكون تصنيف المشروعات متفرعا من تصنيف القطاعات الاقتصادية، ومن تصنيف الجهات المستفيدة (أي اجهزة الدولة والقطاع العام) في آن واحد، أي بما يسمح باعادة الفرز على الحاسب لكلا النوعين كلا على حدة.

٤- أما بالنسبة لمشاكل السحب من القروض من ممول واحد ولعدة مشروعات ولعدة دفعات، فقد تبين ان المصرف المركزي يهتم بهذا الموضوع ويتبع بشأنه اسلوبا معينا. ومن الواضح ان البيانات الاولية وعدم توفرها لدى الهيئة هو المشكلة الرئيسية، وفيما عدا ذلك تصبح القضية قضية فرز وتصنيف. ومما لا شك فيه ان الايعاز بالتنسيق مع البنك المركزي سيسهل كثيرا استكمال البيانات لدى الهيئة.

٥- يقترح المستشار اعداد جداول مساعدة تحقق الربط في النظام الحالي بين معلومات اضبارة القرض وبين الكشف الشهري، ويمكن ان يكون ذلك وفق الاصول المحاسبية.

٦- يقترح المستشار ايجاد حقول في النماذج المختلفة تبين المبالغ مرة بالدولار الامريكي، ومرة بالليرة السورية، اضافة الى المبالغ بعملة القرض، وذلك تحقيقا لغرض تجميع البيانات بصورة موحدة (وهذه غير ممكنة الا بعملة واحدة)، وذلك الى جانب تجميع بيانات كل عملة على حدة.

٧- ان اهم بيان يفيد الدولة وواضعي السياسات هو معرفة اسقاطات مجموع الديون بما يبين (في لحظة اعداد التقرير، وبما يسمح بالتعديل في كل تقرير لاحق) حدود التزامات التسديد، وفق الشروط التعاقدية، لكل شهر، ولكل سنة، خلال فترة خمس سنوات مقبلة (فترة الخطة الخمسية السادسة). وريثما يبدأ العمل على النظام الالكتروني، يقترح المستشار ان يكون البدء على شكل جداول طويلة عرضانيا تمتد الى اكثر من خمس وستين حقلا. (الاشهر والسنوات) ويسجل فيها في كلسطر قرض وتوزع اقساطه المستحقة على اشهر الخطة الخمسية، وبعملة موحدة (يفضل الدولارلكيلا يكون هناك تشويش من اسعار الصرف المختلفة) وعند اتمام وضع البيانات في مواقعها، يتم التجميع عموديا، حسب الجهات المقرضة، وحسب الجهات المستفيدة، والمجموع الكلي، وذلك لكل شهر على حدة ولكل سنة على حدة.

وبعد اصدار النتائج يتم ربط هذه المعلومات مع البيانات المخططة لعناصر ميزان المدفوعات.

٨- يحسن كذلك اعداد جدول مماثل تبين فيه المسحوبات المقدرة وبالتالي استنباط بيانات عن السحب والتسديد واثر ذلك على ميزان المدفوعات، واستنباط الرقم الكلي للمديونية المتراكمة، والرقم الكلي من المتبقى المتاح للاستخدام ... الخ..

هذا ويمكن تسهيلا للامر في التصميم اليدوي استخدام دفتر يسجل فيه القرض في الصفحة اليمنى وتستمر المعلومات العامة عنه في الصفحة الثانية وتستمر المعلومات عنه في الصفحة الثالثة وما بعدها فاذا قصت هوامش الصفحة الثانية (اليسرى)وما يليها،أي الصفحات التي توضع فيها المعلومات عن الاقساط الشهرية، امكن عند قلب كل صفحة قراءة السطر المعني في السنة المعنية والى جانبه عنوان القرض من الصفحة اليمنى، الذي يظهر بسبب قصّ هوامش الصفحات الاخرى.

٩- يحسن استنباط بيان مستقل توافى به الجهات العليا بصورة دورية (اسبوعيا مثلا، بحيث يكون في حقيبة السيد الوزير لدى كل اجتماع لمجلس الوزراء، او المجلس الاعلى للتخطيط، او اللجنة الاقتصادية) يتضمن بيان القروض المتاحة التي لم تخصص لمشاريع، ويمكن الرجوع اليها عند البحث عن تمويل لأي مشروع. ومن الضروري الانتباه الى تعديل هذا البيان بما يعكس التغيرات الحاصلة، كأن يكون قرض ما قد خصص منه جزء لتمويل مشروع ما، ثم تم العدول عن ذلك، فعندها يجب ان يعكس البيان واقع الحال، أي امكانية تخصيص ذلك الجزء لمشروع آخر ... الخ..

١٠- يفكر المسؤول عن متابعة القروض بأن يتمكن من اتخاذ الاجراء اللازم باعداد رسائل دورية الى الجهات المستفيدة يذكرها فيه بموعد تسديد التزاماتها، وذلك بصورة شهرية. ان هذا العمل هو جزء اساسي من النظام الذي تتطلع اليه الهيئة، ومن الضروري تشجيعه واعطاوءه المستلزمات الكافية لتحقيقه. ويضاف الى ذلك ان البيان يمكن ان يتضمن ايضا التذكير بما هو متاح من القرض للسحب منه، وغير ذلك من الامور المفيدة، والتي تؤكد لجميع الجهات وجود العين الساهرة للهيئة.

١١- يقترح المستشار فرز موظف من الحلقة الاولى وآخر من الحلقة الثانية لمساعدة المسؤول عن تقارير القروض والتسهيلات الائتمانية. والمعتقد ان هذا كاف للمرحلة الحالية، وسيكون كافيا لمرحلة استخدام الحاسب الالكتروني، مع استعارة محلل نظم/مبرمج لفترة محددة.

١٢- بامكان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) تقديم العون الفني لهيئة تخطيط الدولة في وضع نظام تفصيلي على الحاسب الالكتروني (حاسب شخصي، ذو طاقة ٥٠٠ ك٠ب)٠ وارفق بهذا التقرير صورة عن النماذج المستخدمة في النظام الذي تم تطويره لدى الانكتاد، وهي نماذج صالحة لادخال المعلومات على الحاسب٠ أما جداول المخرجات فيمكن تطويرها حسب حاجة الهيئة٠ وتتضمن المعونة الممكنة تدريبا للعاملين في الهيئة، ودورة تدريبية قصيرة الأجل في جنيف٠ فاذا كانت لدى الهيئة الرغبة في ذلك، يمكن التعاون بين الهيئة والاكوا في البحث عن مصدر لتمويل الكلفة٠

هذا وقد سبقت الاشارة الى ان النماذج الموجودة لدى الهيئة جيدة وكافية لهذه المرحلة، الا أنه يمكن الاستئناس بالنماذج المرفقة لادخال اي تطوير على بيانات النظام الحالي٠

ملحق رقم (١)

قائمة بالوثائق التي اطلع عليها المستشار اثناء المهمة

١- الخطة الخمسية الخامسة للجمهورية العربية السورية - دمشق ١٩٨١

٢- مجموعة نماذج نظام متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية، الموضوعة من قبل هيئة تخطيط الدولة •

٣- مجموعة نماذج تعليمات وضع الخطة الخمسية الخامسة، وبعض نماذج تعليمات الخطة الخمسية السادسة، والموضوعة من قبل هيئة تخطيط الدولة •

٤- مجموعة مسودات النماذج الموضوعة من قبل مستشار الاكوا السيد قطب سالم بهدف مكننة العمل التخطيطي في هيئة تخطيط الدولة •

٥- المجموعة الاحصائية السورية ١٩٨٤•

6. UNCTAD Advisory Services, External Financial Planning and Debt Management, UNCTAD, Geneva 1983.

7. Draft Project Document "Registration and Control of External Debt" for the Government of Malaysia, UNCTAD.

8. The UNCTAD Debt Monitoring System, a Progress Report, by Enrique Cosio Pascal and Pekka Sankala, UNCTAD, Geneva, November 1984.

9. Standard Forms for UNCTAD's Debt Monitoring System (DMS), Annex 3 to the Progress Report referred to in 8 above.

10. Debt Management and Servicing (A proposal for joint activity between ECWA and UNCTAD), draft of 27.5.1985, DPD, ECWA.

ملحق رقم (٢)

السادة المسؤولون الذين قابلهم المستشار اثناء المهمـــــة

أولا - هيئة تخطيط الدولة

١- الاستاذ الدكتور صباح بقججي	وزير الدولة لشؤون التخطيط
٢- الاستاذ حميد مرعي	معاون الوزير
٣- الدكتور نعيم جمعة	معاون الوزير
٤- الاستاذ قاسم مقداد	معاون الوزير
٥- الاستاذ عبد القادر النيال	المستشار
٦- الاستاذ عبد الحميد الخطيب	مدير التخطيط الاجمالي
٧- الاستاذ وليد الهندي	مدير التخطيط المالي والنقدي
٨- الاستاذ جلال مراد	مدير تخطيط البناء والتشييد
٩- الاستاذ فؤاد البسيط	مسؤول اعداد نظام ادارة الدين الخارجي

ثانيا- المكتب المركزي للاحصاء

١- الدكتور عبد المالك الاخرس	المدير العام
٢- الاستاذ ماجد باسيل	مدير الحسابات القومية
٣- الاستاذ عادل ماردينى	محلل نظم/مبرمج
٤- الاستاذ عمر دكاك	محلل نظم/مبرمج

ثالثا- مكتب الممثل المقيم

١- السيد زوانويـــك	الممثل المقيم
٢- السيد علي بدوي	نائب الممثل المقيم
٣- الدكتور يحيى قصاب	مسؤول برامج

رابعا- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١- السيد قطب سالم	المستشار الاقليمي للحسابات القومية
٢- السيد ادوارد نسيمبا	نماذج التخطيط بعيد المدى

(مرفـــق) نماذج الانكتاد لتسجيل القروض على الحاسب الالكتروني

ATIONAL DEBT MANAGEMENT LOAN TERMS Form No. 01

Please refer to the instructions before completing this form

Section I. Control data

1. Loan number	2. Loan structure	3. IBRD reference No.	4. Monitor
[ ][ ][ ][ ]-[ ][ ][ ]	[ ]	[ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]	[ ][ ][ ]

Section II. Debtor data

1	2	3	4	5
Debtor name	Address	Number	Economic sector	Type
		[ ][ ][ ][ ]	[ ][ ][ ][ ]	[ ][ ]
		6. Remarks		

Section III. Creditor data

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		[ ][ ][ ][ ]	[ ][ ][ ]	[ ][ ]
		6. Share (in thousands)		
		[ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]		
7. Creditors [ ]				

Section IV. Data on debtor's guarantor(s)

1	2	3	4	5
Guarantor name	Address	Number	Country	Type
		[ ][ ][ ][ ]	[ ][ ][ ]	[ ][ ]
		6. Percent guaranted		
		[ ][ ][ ].[ ][ ]		
7. Debtor-guarantors [ ]				

Section V. Data on creditor's guarantor(s)

1	2	3	4	5
Guarantor name	Address	Number	Country	Type
		[ ][ ][ ][ ]	[ ][ ][ ]	[ ][ ]
		6. Percent guaranted		
		[ ][ ][ ].[ ][ ]		
7. Creditor-guarantors [ ]				

Section VI. Loan characteristics

	Day	Month	Year
1. Date of signature			
2. Date of authorization			
3. Date of effectiveness			
4. Amount of loan			
5. Currency of loan			
6. Loan category			
7. Economic sector			
8. Purpose of loan			
9. Name of loan/project			
10. Type of agreement			
11. Repayment from government budget			

Section VII. Charges and/or commision

1. Regular charges and/or commissions

	1	2	3			4		
	Type	Percentage	Starting date of charge percentage			Ending date of charge percentage		
			Day	Month	Year	Day	Month	Year
Rate 1								
Rate 2								
Rate 3								

2. Payment dates of regular charges and/or commissions

1	2			3			4
Ser No.	Date of first payment			Date of last payment			Period
	Day	Month	Year	Day	Month	Year	

Period
1 – One time
2 – Bi annual
3 – Annual
4 – Quarterly
5 – Monthly

3. Irregular charges and/or commissions

1	2	3	4			5			6	7
Estimate	Type	Percentage	Date of first payment			Date of last payment			Amount	Period
			Day	Month	Year	Day	Month	Year		

Section VIII. Interest terms

1. Type of interest

2. Interest rates

	1		2		3			4		
	Fixed rates	Variable rates			Starting date of interest rate			Ending date of interest rate		
	Percentage	Rate type	Margin over floating rate		Day	Month	Year	Day	Month	Year
Rate 1										
Rate 2										
Rate 3										

3. Payment dates

1	2			3			4
Ser. No.	Date of first interest payment			Date of last interest payment			Period
	Day	Month	Year	Day	Month	Year	

4. Penalty interest rate

1	2	
Fixed rate	Variable rate	
Percentage	Rate type	Margin over floating rate

5. Days in interest year

6. Income tax paid by

Section IX. Disbursement terms

1	2	3			4	5
Ser. No.	Estimate	Date of disbursement			Amount	Medium
		Day	Month	Year		

Period:
1 – One time
2 – Bi-annual
3 – Annual
4 – Quarterly
5 – Monthly

Medium:
1 – Currency
2 – Goods and services

Section X. Repayment terms

1	2	3			4			5	6	7
Ser. No.	Estimate	Date of first repayment			Date of last repayment			Amount	Period	Medium
		Day	Month	Year	Day	Month	Year			

8. Currency debt is payable in (refer to instructions)

9. Base for repayments

Section XI. Additional data for servicing of loan

1. Charges	2. Clause No.
3. Interest	4. Clause No.
5. Disbursements	6. Clause No.
7. Principal payments	8. Clause No.

Section XII. Certification

I/we certify that the statements made in response to the foregoing questions are true, complete and correct and I/we am/are responsible for the above given information.

1. Place	2. Date
3. Names and titles	
4. Authorized signatures	

Section XIII. Remarks

For official use only

Please refer to instructions before completing this form

tion I. Debtor's Part

1. Date of request			2. Name of foreign currency	3. Code of currency	4. [illegible]
Day	Month	Year			

5. Debtor name and address	6. Creditor name and address	7. Creditor country code

8. Ser. No.	9. Due date of payment(s) Day	Month	Year	10. Payment type	11. Amount in foreign currency
12. Total in foreign currency					
13. Total foreign currency in words					

Payment types
1 – amortization of principal
2 – interest
3 – charges
9 – others

Income tax on interest		16. Payment date Day	Month	Year	17. Paid by
14. Total					
15. Paid					

ction II. Bank's Part

1. Bank's name and address	2. Date of receipt Day	Month	Year	3. Request no

		8. Date of transaction Day	Month	Year
4. Total in foreign currency				
5. Rate of exchange				
6. Total in domestic currency				
7. Total domestic currency in words				

9. Earliest delivery date Day	Month	Year	10. To be effected before Day	Month	Year	11. Form foreign currency is delivered in	12. Form code

13. Text to be cabled

14. Cable date Day	Month	Year

ection III. Certification

Debtor		Bank	
1. Signature	2. Place	3. Signature	4. Place

Please refere to the instructions before completing this form

Section I. Control data

1. Loan number	2. Number of creditors	3. IBRD reference No.
[ ][ ][ ][ ]-[ ][ ][ ]	[ ][ ][ ]	[ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]

Section II. Multicreditor data

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		6. Share (in thousands)		

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		6. Share (in thousands)		

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		6. Share (in thousands)		

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		6. Share (in thousands)		

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		6. Share (in thousands)		

1	2	3	4	5
Creditor name	Address	Number	Country	Type
		6. Share (in thousands)		

NATIONAL DEBT MANAGEMENT MULTIGUARANTOR FORM Form No 04

Please refere to the instructions before completing this form

Section I. Control data

1. Loan number	2. Guarantor of	3. Num of guarantors	4. IBRD reference No.
_	debtor / creditor		

Section II. Guarantor's data

1 Guarantor name	2 Address	3 Number	4 Country	5 Type
		6. Percent guaranted		

1 Guarantor name	2 Address	3 Number	4 Country	5 Type
		6. Percent guaranted		

1 Guarantor name	2 Address	3 Number	4 Country	5 Type
		6. Percent guaranted		

1 Guarantor name	2 Address	3 Number	4 Country	5 Type
		6. Percent guaranted		

1 Guarantor name	2 Address	3 Number	4 Country	5 Type
		6. Percent guaranted		

Page

NATIONAL DEBT MANAGEMENT DEBT REORGANIZATION FORM Form No. 05

Please refer to the instructions before completing this form

Section I. Control data

1. Debt reorganization number	2. Original loan number	3. IBRD reference No.
[ ][ ][ ][ ]-[ ][ ][ ]	[ ][ ][ ][ ]-[ ][ ][ ]	[ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]

Section II. Debt reorganization data

[ ] 1. Principal or interest

Consolidation period

	2			3		
	Starting			Ending		
	Day	Month	Year	Day	Month	Year
	[ ][ ]	[ ][ ]	[ ][ ][ ][ ]	[ ][ ]	[ ][ ]	[ ][ ][ ][ ]

[ ][ ][ ][ ] 4. Percentage of consolidation

[ ] Type of reorganization

[ ] This debt reorganization concerns payments on previous debt reorganization operations

مرفق (٢) تقرير السيد ادوار نسيمبا عن المناقشات حول النموذج الاقتصادي

الامم المتحدة

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

INTEROFFICE MEMORANDUM MEMORANDUM INTERIEUR

DATE 8 July 1985

REFERENCE

TO : Mr. Sayed Rashad El-Safty, Chief
Development Planning Division

FROM : Edouard Nsimba, Economic Affairs Officer E. N
Perspective Planning/DPD

SUBJECT : Report on my mission to Damascus, the Syrian Arab Republic, 23 - 28 June 1985

1. Term of reference

Further to the standing arrangement to assist the Government of the Syrian Arab Republic in the preparation of the next five-year development plan, a mission was undertaken to discuss simulation results (historical and projections) of the Syrian econometric model and depending on computer facilities to install the SAR model prepared at DPD, on a local computer. As regards projection results, the Government is interested in the projected data for two benchmark years, namely 1985 and 1990. As the actual fifth plan 1981-1985 will be ending soon, the Government is already preparing the sixth plan 1986-1990 and would like to use 1985 as the base year of the plan. Since the actual data for 1985 might be known in mid-1986, ECWA model seem to be useful to assist the Government by providing projected data for the base year as well as the last year of the plan.

2. Proceeding

Mr. Abdul Hamid Khatib, Director, Department of Comprehensive Planning and Mr. Walid al-Hindi, Director, Department of Financial Planning, both at the State Planning Commission, Mr. Ahmed Radjai, Regional Adviser in Development Planning Division of ECWA and myself, held several meetings to discuss the model specification, the magnitude and expected sign of estimated coefficients and to check the data base of the model. In order to assess the capability of the model to reflect the functioning of the Syrian economy, it was agreed to discuss individual equations along with the associated statistical and econometric tests. The model comprises 80 equations (stochastic, accounting and trivial identities). 13 out of 80 equations need to be refined in light of comments and suggestions made during the meetings. This report will focus on the major point, avoiding minor problems which will be solved in the next run of the model. Equation related to agricultural value-added was well received since the two factors which determine the agriculture production are included in the equation as explanatory variables. Agricultural production depends heavily on rainfall conditions and on capital stock. The checking of time series reveals that the

model used Damascus rainfall index. It was suggested to use the average rainfall index as appropriate time series. The use of capital invested in the agriculture sector as second explanatory variable was correct. This variable has and will have more influence in the future since the long-term prospects for Syrian agriculture depend on success in expanding the irrigated area (land reclamation project undertaken by the Government which aims at reclaiming and irrigating 640,000 hectares, thus almost doubling the area of irrigated land).

3. The combined mining and manufacturing equations led to a deep and useful discussion. While the regression fit was good, the expected sign and magnitude of coefficients were in contradiction with the macroeconomic theory. Thus, the elasticity of cumulative investment allocated to this sector was close to zero, suggesting that mining and manufacturing value-added was inelastic to an increase in cumulative investment. Furthermore, the sign of imported raw materials was negative, indicating that an increase of imported raw materials lead to a decrease in value added. However, these results seem to be in line with the constraints faced by the mining and, especially, the manufacturing sector, namely foreign exchange shortages, heavy cost of production, and price controls of output of many "basic needs" commodities. The production cost is high due to incentives for agricultural raw materials and to increasing cost of imported intermediate goods. On the other hand, social policy is leading to price control of output. This factor was accompanied by strong competition of imported products so that many new factories have considerable idle capacity or are completely at stand-still. The result is that production cost is exceeding sale price leading to loses in most public enterprises.

In the area of mining, the dominating factor is the production of oil. While the government is still investing, the production was stagnating in the last years. This trend, combined with the factors discussed above which are affecting the trends in the manufacturing area, are acceptable justifications for the findings of relevant equations. However, it was agreed that the combined mining and manufacturing equations could be split into two parts if data are available. This will be discussed with the Central Bureau of Statistics.

4. The equation on value-added in dwelling comprise construction, finance, insurance and real estate sectors. It was suggested to split the equation into construction sector, and dwelling sector which will consist of real estate, and related finance and insurance. Consequently, the residual equation (services and others) will be re-estimated.

5. As regards the investment equation, it was suggested to estimate the investment as function of value-added and capital goods requirements. Furthermore, the alternative model specification which suggest the unconstrained investment scheme was no longer valid for the S yrian economy. Thus, capital inflow, in terms of grants and loans, from Arab countries is no more abundant.

6. Government revenue equation necessitated a lot of clarifications. The budget account presented in the statistical abstract shows deficiencies in the data collection. First, the budget account is in equilibrium in that Government revenues are equal to Government expenditures. The consequence is that important discrepancies occur between budgetary data and the monetary accounts. Net claims on the Government, as recorded in the monetary accounts, reflect not only the Government's net recourse to the banking system for the purpose of financing the fiscal deficit but also the assumption by the Government of accumulated public entreprise debt incurred as a result of government pricing policies. Second, grants received entered in Government revenues (budget accounts) are completely different with grants recorded in the balance-of-payments. Third, the same large discrepancies apply to public external debt as recorded in the budget account with those entered in the balance-of-payments.

7. As the model establishes a link between government deficit (budget account) and money creation (monetary account), and, government external borrowing (balance-of-payment account), there is an urgent need to eliminate statistical discrepancies among the three accounts. Due to time constraint, it was agreed to use IMF and IBRD data for budget account as well as data related to public external debt, amortization and interest payments, and to create a new block in the model specification. This new block should reflect government deficit (surplus) and the link with monetary and balance-of-payments blocks. There were also suggestions to reduce import requirement equations into three parts: capital goods, intermediate goods and final consumption goods.

8. State Planning Commission officials suggested to re-run the model in light of comments and data collected during our several meetings. They indicated that the projection of the model results should be made available to them within two weeks enabling them to study and to use the model trends in the planning exercise.

9. The mission held a meeting with Mr. Magid Basil, Director of National Accounts at the Central Bureau of Statistics. The aim of the meeting was to find out if data for the year 1984 were available and if investment sectoral breakdown along with sectoral output were reformulated. As regards data situation, the 1984 would be available in three days time and will be given to Mr. Radjai. Unfortunately, sectoral investment breakdown along with sectoral output was available only for 1984. The consequence is that it will not be possible to split the combined mining (crude oil and phosphates) and manufacturing equation.

10. Dr. Abdul Malek Al-Akhras, Director-General of the Central Bureau of Statistics welcomed the mission. We discussed the possibility of installing the Syrian econometric model on the Central Bureau Statistics' computer. Dr. Al-Akhras suggested to have a meeting on Sunday, 30 June 1985, with his staff involved in computer field. He also indicated that the decision to install the model will be taken after the scheduled meeting. The decision is still to be communicated to us.

11. The mission left documents for discussion, four computer print-outs, (2 historical simulations and 2 projection scenarios) with the State Planning Commission. One computer print-out (historical simulation) was also left with Dr. Abdul Malek Al-Akhras to allow the staff of the Central Statistics Bureau to study the model specification, the dynamic simulation results and the programming requirements of the software used to handle the model.

EN: jmvm

forms, but sheets filled by the SPC with the available information, requesting the provision of the missing data and the up-dating of the original ones.

5. It was further recommended that codes are established for donors, users, sectors and projects. Such codes should be consistent with the classifications used in the plan document. Furthermore, the coding system would be the solution of the problems mentioned in paragraph 2 above.

6. The reporting system should provide information on unspecified available loans from bilateral donors.

7. The SPC should develop a system in which regular reminders are sent to users announcing the forthcoming payments due.

August 4, 1985

by other entities. The system is based on detailed information on individual loans and the projects financed by them as well as data on disbursements and debt services. The reports comprise aggregated information classified by donors and individual projects and again classified by benefiting sectors and projects. A form is designed to report on debt services obligation in a particular month, but there was no technical link leading to such information.

2. Problems facing the reporting system are multiple donors for a single project or a donor financing several projects for different entities at different terms by combined deliveries.

3. The Adviser introduced the technique of manual loan projection based on supporting tables, of which the columns are individual months and the rows are devoted to obligations on continuous basis on several pages with a single common heading margin. Continuity of report to cover all loans is to be reached through additional sets. A last set is then needed to report on sub-totals at the bottom of each set. It was further proposed that a single currency be used (U.S. Dollars) in order to avoid problems of different rates of exchange used in the country. This technique will prove itself valuable for designing computerized projections. The reporting on projection for individual months to come would be useful for borrowing policy and negotiations as well as for the link with the planned balance of payments.

4. Co-ordination with the Central Bank and with the Public Debt Fund at the Ministry of Finance through regular meetings is recommended to exchange information and examine their accuracy. Co-operation of donors would be requested as well by providing the SPC with copies of documents on transactions effected. Such procedures could be useful in solving some of the problems mentioned in paragraph 2 above. Also direct contact with benefiting users on regular basis seems to be necessary, since routine paper work will be reliable only after a reasonable interim period. It was also recommended that in contacting the users not to send empty

i) The flexible margin left for "new investment" (the balance of investments in the framework and the "basic investments") varies considerably from one sector to another. Moreover, it does not correspond percentagewise to the similar margin related to external resources. This implies greater reliance on domestic resources for the implementation of new projects, particularly in Agriculture, transport and communication and on external resources in trade and in services, which is in contradiction to the usual trends.

j) Planned output, intermediate consumption and value added in building and construction at exactly the same growth rate imply the neglect of productivity development in this sector.

k) Productivity seems to have been planned to decrease in both extractive industry and finance and real estate sectors. This is the consequence of planning the growth of labour higher than that of the value added.

l) Regarding qualitative aspects of consistency, it seems that there is a lack of exact definition and use of such terms like strategy, basic principles, starting points, goals, targets, objectives, policies and policy measures. Qualitative consistency require co-ordination in formulating objectives and policy measures and making sure that objectives are reflected on policy measures and that both are in turn reflected on the investment programme. If ambiguous objectives are not reflected on concrete measures or projects they should preferably be discarded.

III. System of monitoring external loans and credit facilities for development projects

1. The SPC started the exercise of direct management of external debt about three months ago. Previously it has relied on information provided

The same applies to the Framework objective regarding the growth of public investment (7.8 per cent annually) and that envisaged for investment expenditures of the public sector (8.9 per cent annually).

f) Planned constant ratio of public investment to GDP at 22.1 per cent, together with planned decrease in the ratio of overall investment to GDP will automatically imply an unjustifiable sharp decrease of private investment ratio from 7.3 per cent in the base year to 5.8 per cent in the fifth year of the plan. This means also that the planned steep increase in the overall saving ratio to GDP does not affect the private sector and will be an irrealistic burden for the public sector.

g) Obviously the planned growth rate of the private consumption at 6.1 per cent annually exceeds that realized in the past Such an objective, if compared with the planned almost constant compensation of employees would imply a planned faster increase of the consumption of other population groups. Such a consequence is in contradiction to the objective of improving the distribution of income and that of mobilizing national resources for development.

h) Planned external resources for investment of the public sector, which should exceed those envisaged for the "basic investment of the public sector", do not leave any room for "new investment" in several sectors and are even less in the electricity and water sector, involving a deficit amounting to S.L100,000 in this sector. Simultaneously, the huge amount of external resources envisaged in the framework for the services sector(21.5 per cent of total external resources) is almost totally left to "new investment".

of objectives among themselves is doubtful in several respects. Examples of findings in this regard are mentioned below:

a) The actual average growth of GDP of 5.8 per cent over the previous period was achieved under the conditions of 10.3 per cent annual growth of investment programme. The planned GDP growth of 7.7 per cent annually seems to be irrealistic under the curtailed investment programme, which is planned to grow at only 6.6 per cent annually and thus reduce the share of investment to GDP from 29.4 per cent in the base year to 27.9 in the last year of the plan.

b) The saving growth rate target of 10.9 per cent annually seems to be too ambitious in the light of realized average growth of 3.7 per cent during the fourth Five Year Plan.

c) When assessing the past development it was observed that the services sectors grew faster than the commodities sectors of GDP. The objective to reverse such a trend was not adequately reflected in the growth objectives of those sectors.

d) The objective of reducing the import growth rate to 3.4 per cent annually could be accepted with regard to consumer goods, but it seems inconsistent with the planned growth of investment (and subsequently the import of fixed assets) of 6.6 per cent annually and less consistent with the planned growth of intermediate consumption of 10 per cent annually. The assessment has already revealed the very small share of fixed and intermediate commodities in the domestic output and the heavy dependence of the manufacturing industry on imported raw materials.

e) Planned growth rate for public consumption at 8.4 per cent annually, as projected in the macro-economic framework is not comparable with the growth of 6.4 per cent envisaged for the current government expenditures, as projected in the financial plan.

data base. Later on the Adviser discussed with the Central Bureau of Statistics (CBS) the possibility of transplanting the model to the CBS computer for the use of the SPC. He then identified the technical requirements for this task. Upon request of H.E. the Planning Minister, Prof. Dr. Sabah Bakjajy, the Adviser, together with Mr. Al-Khatib, Director, Macro-planning Department, discussed with H.E. the Minister details of the model and the outcomes of the meetings of the SPC-ECWA representatives. He praised the efforts of ECWA and urged both organizations to continue and intensify their co-operation for the mutual benefits of both organizations.

d) Computerization of planning work: Mr. Kotb Sayed Salem, ECWA Regional Adviser in Statistics and Nationsl Accounts, whose mission to the SPC purposely coincided with that of the Adviser, revised the forms used at the SPC and drafted new ones. The Adviser participated in a lengthy meeting with Mr. Salem and Mr. El-Khatib to dicuss those forms. He also attended other meetings of the SPC directors to discuss some other aspects of the subject.

e) Lecturing and providing training in the area of PERT, including network, critical path and time-table diagrammes. Due to the lack of time this task was postponed to a future mission.

f) Revising and up-dating the SPC manual for project appraisal. This task is entrusted to Mr. N. Kassab, ECWA Regional Adviser, ECWA/UNIDO Indistry Division. The Adviser was requested to follow up this matter at ECWA.

II. Internal Consistency of Plan

1. Several operations for consistency check were undertaken by the Adviser and proved the solidity of the SAR fifth plan. Many question marks, however, emerged in both quantitative and qualitative issues.

2. Consistency was doubtful regarding the outcomes of the SPC assessment of past development and the plan objectives. Also the consistency

I. Terms of Reference and Proceedings

The State Planning Commission (SPC) of Syrian Arab Republic (SAR) has requested ECWA to contribute to the efforts of the preparation of its Sixth Five-Year Plan 1986-90 by providing a number of studies. The Adviser was made responsible for co-ordinating ECWA's activities in response to the government request and implementing some of the studies required. The following activities are implemented during the mission.

a) Evaluation of internal consistency of the fifth plan 1981-85: The purpose of the study is to avoid areas which could be subject to criticism in the next planning exercise. The main objective of the Adviser's mission was to implement this task in consultation with the national staff concerned. Part II of this report contains the requested study, which was delivered on th spot in draft form, discussed with SPC and accepted in principle.

b) Evaluation of the system of monitoring external debt and assistance in revising it and establishing a modern computerized system. This task was not included in the original list of requested services, but added during the Adviser's mission, which had to be extended for one more week for this purpose. Part III of this report contains the evaluation of the existing system at the SPC as well as recommendations for improving it. The study was delivered on the spot in draft form, discussed at SPC and accepted in principle. In addition, the Adviser offered Technical Co-operation with ECWA and UNCTAD, which has developed a computerized system for external debt monitoring on mini-computer.

c) To discuss with the SPC the updated econometric model for the SAR economy and the scenario requested by the SPC, which relies on historical trend, aiming at estimating the variables for the base year (1985) of the next plan. Mr. E. Nsimba, who is in charge of this model at ECWA, and the Adviser discussed with the macro-planners at the SPS the details of the model during lengthy meetings over three days (June 24-26). Mr. Nsimba's report of July 8, 1985 covers the outcomes of those meetings and describes the requested modifications in the model structure and

United Nations
Economic Commission for Western Asia

TCU-DPD

SUMMARY OF REPORT

ON THE MISSION TO THE STATE PLANNING
COMMISSION, SYRIAN ARAB REPUBLIC
FROM JUNE 23 TO JULY 11 1985
BY AHMAD RADJAI
REGIONAL ADVISER IN DEVELOPMENT PLANNING